

دعم الحكومة الإسرائيلية لجامعة "أريئيل" الاستيطانية
أضعاف ما تحصل عليه سائر الجامعات!

صفحة (٢) من ٢

لا يوجد حاليا أفق سياسي مشترك يسمح بالتوصل إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين!

صفحة (٣) من ٣

تحليلات قانونية لمشروع قانون شرعنة البؤر الاستيطانية: يكرّس إسرائيل عالمياً كدولة تقوم بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة!



البؤر الاستيطانية: تبييض إسرائيلي - إسرائيلي. (الصورة عن: اغب)

الإسرائيلية وإلى مس جدي، عميق وخطير، بمكانة هذه المحكمة؛ كما أنه يتناقض، تناقضا صارخا، مع القانون الدولي ومع التزامات وتعهدات إسرائيل في هذا المجال؛ وسيكرس التمييز ويؤدي إلى مس خطير وغير دستوري بحق الملكية المكفول للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (وفق القانون الدولي)؛ وسيشكل دفعة دعم قوية لنشطاء حركة المقاطعة (BDS) في مختلف أنحاء العالم وستكرس مكانة دولة إسرائيل أمام المجتمع الدولي بوصفها دولة تقوم بضم المناطق المحتلة الفلسطينية“.

وتضيف "ورقة الموقف" هذه أن مشروع القانون الجديد يلقي بظلال ثقيلة على شرعية المشروع الاستيطاني الإسرائيلي "في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) برمته ويوجه رسالة واضحة مفادها أن دولة إسرائيل تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي ومؤسساته ولا تعيرها أدنى اهتمام أو احترام، وهو "ما ينطوي على احتمال صدور ردود فعل قاسية وحادة من جانب هذه المؤسسات".

من جهة أخرى -تضيف "ورقة الموقف" - ينطوي مشروع القانون الجديد، بصيغته الحالية، على مس خطير بمكانة الجهاز القضائي في إسرائيل، إذ "ليس ثمة نموذج معروف من قبل عن إقدام الكنيست على سن قانون يلغي قرارات حكم قضائية صادرة عن المحكمة بأثر رجعي (كما يحصل هنا)، وخاصة في نزاعات ملكية محددة (كما هي الحال هنا). وللتأكيد، فإن الحديث لا يجري هنا عن "قانون التفاوض على المحكمة العليا" يطرح الكنيست من خلاله تفسيراً آخر، مغايراً، يختلف عن تفسير المحكمة العليا ويعتبر أن تفسير المحكمة لنص قانوني معين فيلهم أن يتم تغييره، وإنما الكنيست يضع نفسه . من خلال

أقر الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، مشروع قانون شرعنة المستوطنات "غير القانونية"، المسمى «قانون التسوية»، بالقراءة التمهيدية، وذلك بتأييد أعضاء الكنيست من الكتل والأحزاب الائتلافية المختلفة.

ويأتي مشروع «قانون التسوية، لتنظيم وشرعة البناء الاستيطاني ليس في مستوطنة «عمونه» وحدها - على خلفية قرار المحكمة العليا الأخير الذي رفض منح الحكومة مهلة زمنية أخرى وتاجيل تنفيذ قرار المحكمة السابق بتنفيذ الإخلاء في «عمونه» حتى نهاية شهر كانون الأول القادم - وإنما في بؤر استيطانية أخرى عديدة في الضفة الغربية تُعتبر في القاموس الإسرائيلي «غير قانونية»، أقيمت جميعها على «أراض فلسطينية خاصة» وبدون قرار حكومي، يُغرر أن الفارق بين بؤرة «عمونه» والبؤر الاستيطانية الأخرى، في هذا السياق، هو أن القانون الجديد ينظم ويشرع البناء في «عمونه» بأثر رجعي - نظرا لصدور قرار محكمة بشأنها يقضي بإخلائها - بينما ينظم ويشرعن البؤر الاستيطانية «غير القانونية» الأخرى، من الآن فصاعداً بأثر مستقبلي.

ولهذا، يُثير مشروع القانون إشكاليات قانونية حادة دفعت الاستثمار القانوني للحكومة، أفيحا مندلبليت، إلى التصريح العلني بموقفه المعارض لنسب هذا القانون والتأكيد على أنه لن يستطيع الدفاع عنه (ممثلاً للدولة والحكومة) أمام محكمة العدل العليا، في حال تقديم التماس، أو أكثر، ضده للمطالبة ببطشه (القانون) والغائه بدعوى كونه «غير دستوري». وقد ذهب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بليسنز، إلى حد القول إن اقتراح القانون الجديد «يفتت البنية القانونية القاعدية التي تقوم عليها مشروع الاستيطان الإسرائيلي!»

وقد أشار بعض الخبراء القانونيين في إسرائيل، خلال الأيام الأخيرة، إلى أبرز الإشكاليات القانونية المركزية التي يكرّسها مشروع القانون الجديد. فقد نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الأسبوع الماضي، «ورقة موقف» تضمنت رأياً استشارياً أعده البروفسور عميحاي كوهين، مدير «مشروع الأمن القومي والديمقراطية» في المعهد والخبير في القانون الدولي، قدمها (المعهد) أيضاً إلى كل من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وروساء الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي، تشرح "أسباب كون هذا القانون مرفوضاً ولا يمكن القبول به!"

«توقيت تعيس جداً»

وأشارت «ورقة الموقف»، هذه إلى أن مشروع القانون الجديد «سيؤدي إلى إلغاء بالجملة لقرارات سابقة صادرة عن المحكمة العليا

المنتهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/١١/٢٢م الموافق ٢٢ صفر ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٠ السنة الرابعة عشرة

كلمة في البداية

عن الوضع الإسرائيلي الآن ...

بقلم: أنطوان شلحت

نخصص هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، ونحن على أعتاب نهاية عام آخر (٢٠١٦)، لقصيتين ذواتي صلة:

الأولى، الجدل الدائر بين أوساط سياسية إسرائيلية تقف على ما نسمي «الضفة اليسرى» من الخريطة الحزبية، بشأن ما إذا كان لا يزال هناك ما تدعوه بـ«اليمين الإسرائيلي العقلاني» الذي بالوسع إقامة نوع من التحالف معه لـ«بناء مستقبل» أفضل.

الثانية، الاحتمالات المتداولة حول «الأفق السياسي» الفتح فيما يتعلق بعملية تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

ويمثّل على الجدل الدائر في نطاق القضية الأولى المقال المنشور في الصفحة الخامسة، والذي يعتقد كاتبه برغم كل ما جرى أنّ ثمة «يميئناً عقلانياً» في إسرائيل. بيد أن «عقلانيته» تنحصر أساساً في فهم كون الديمقراطية الجوهرية ليست حكم الأغلبية فقط (حكم الأغلبية ليس غير تعبير عن الديمقراطية الشكلية الضيقة) وإنما هي أيضاً، وبشكل أساس في بعض الأحيان، حماية الحقوق الأساسية الدستورية للأقلية وللغدر.

لكن بموازاة ذلك ما يزال هذا اليمين راغباً في استمرار السيطرة العسكرية، التي تدوس حقوق الإنسان الأساسية، على حياة ملايين الفلسطينيين مسلوبي المواطنة ومسلوبي الحق في إقامة دولة وطنية خاصة بهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتواصلة منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم.

ويؤكد الكاتب أن هذا تناقض داخلي صارخ ومُحرز في عقيدة أعضاء «اليمين الليبرالي والنزيه». فمن جهة، هم يعارضون عسف الأغلبية حيال الأقلية ويحاربون من أجل تحصين حقوق الأقلية والفرد في وجه تعديبات الأغلبية وحكمها. لكن هذا يسري في داخل «دولة إسرائيل» فقط. وهذا هو منبع النقد الشديد الذي توجهه بقايا اليمين الليبرالي إلى نهج رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الأزعن والأهوج (الحديث يدور اليوم، بصورة أساسية، حول رئيس الدولة رؤوفين ريغلين وعضو الكنيست بيني ييفن، فيما كان يشعل في الماضي، أيضاً، الوزيرين السابقين ميخائيل إيتان ودان مردودر وإلى حد ما الوزير دايفد ليغي أيضاً).

لكنهم، من جهة أخرى، يلوذون بالصمت المطبق حيال الادعاء الذي يطرحه «اليسار» بشأن عدم القدرة على الاحتفاظ بنظام ديمقراطي معقول وحمائته طالما بقي يصون حقوق الإنسان والمواطن في داخل «حدود دولة إسرائيل السيدادية» من ناحية، فيما يعزم الدكتاتورية العسكرية الصارمة التي تحمل بعض علامات الفصل العنصري (الأبارتهايد) بين مئات الآف المستوطنين الإسرائيليين وملايين الرعايا الفلسطينيين في الضفة الغربية، من ناحية ثانية.

أما القضية الثانية فيمثّل عليها المقال المنشور في الصفحة الثالثة من هذا العدد. وقد ارتأينا ترجمته نظراً إلى كونه يشكل إحدى وجهات النظر الإسرائيلية المستجدة إزاء عملية تسوية القضية الفلسطينية.

ويعيد هذا المقال إنتاج الحكاية المُستهلكة في هذا الصدد، ومؤداها أنه منذ «رؤية» رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين إزاء التسوية الدائمة في العام ١٩٨٥ (بعد التوصل إلى «اتفاق أوسلو»)، طرأ «تراجُع عميق في المواقف عرضها مندوبو إسرائيل في المفاوضات» في وقت لاحق (ولا سيما في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وفي أنابوليس عام ٢٠٠٧)، في حين أن مواقف الفلسطينيين ظلت على حالها بل وازدادت تطرفاً. ويَزعم كذلك أنه اتضح مرة تلو الأخرى أن «مطالب الفلسطينيين لا تنتهي بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على الأقل لغاية الآن، وبالتالي لم يلتق الطرفان في مسار أو أفق سياسي مشترك». ويبرهن تديشن مثل هذا الأفق السياسي في المستقبل فقط بـ«محدوث تغيير على هذا التوجه أو الموقف الفلسطيني».

ولا يفوت كاتب المقال أيضاً أن يذوّه أنه ليس هناك حالياً أي أفق سياسي مشترك للتوصل إلى تسوية دائمة، فضلاً عن أن الهزّة التي اجتاحت الشرق الأوسط (الربيع العربي) ترتبت وتترتّب عليها انعكاسات سلبية فيما يتعلق بأي تسوية يجري تداولها. وبقدر ما إن كل هذا الجدل يبدو إسرائيلياً داخلياً محضاً فإنه يعيننا بدرجة ليست أقل، لكونه يسلط الضوء على الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل فيما يخص بسؤال التسوية السياسية.

ولدى محاولة كاتب المقال حوال ملامح «الأفق السياسي» أن يستحصل نتائج جولات المفاوضات التي جرت حتى الآن منذ «اتفاق أوسلو»، توصل ما يلي: «في الوقت الذن كان فيه حق الفلسطينيين في الحصول على دولة مستقلة في عهد رابين مسألة خاضعة للتفاوض، ولم تكن مسألة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية مطروحة على بساط البحث، فقد أضحت حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم مسألة مفروغاً منها في العالم، بينما أصبحت إسرائيل هي التي تكافح من أجل الحصول على اعتراف فلسطيني بهويتها كدولة يهودية. وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد، يحاول الرئيس أبو مازن في السنوات الأخيرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بمعزل عن التوصل إلى تسوية دائمة، وذلك عن طريق ممارسة ضغط دولي على إسرائيل كي تنسحب من الضفة الغربية».

وفي هذا ما يؤشّر إلى الواقع الإسرائيلي الراهن وربما إلى إحلالته المقبلة، وذلك بمثل ما يؤشّر إليه إقرار مشروع قانون شرعنة المستوطنات «غير القانونية»، المسمى «قانون التسوية»، بالقراءة التمهيدية، بتأييد أعضاء الكنيست من الأحزاب الائتلافية المختلفة. وحتى بموجب تحليلات قانونية إسرائيلية (طالع عنها في هذه الصفحة) سيؤدي «مشروع قانون التسوية» - في حال إقراره نهائياً إلى تغيير «قواعد اللعبة»، في ثلاث قضايا جوهرية ومركزية هي: ١- سلب الممتلكات الخاصة والاستيلاء عليها بالقوة وبطريقة غير قانونية؛ ٢- فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال تشريع قانوني يُقرّزه الكنيست بما يتناقض جوهرياً مع القانون الدولي وأحكامه؛ ٣- تشريع استثنائي يلغي قرارات حكم قضائية نهائية صادرة عن المحكمة.

وبناء على ذلك اعتبر الناطقون المفوهون بلسان اليمين الإسرائيلي المتطرف أن أسبوع إقرار مشروع القانون هذا، يعتبر تاريخ بداية الانقلاب المضاد لمعسكر «أرض إسرائيل».

ووفقاً لأحد هؤلاء الناطقين (نداف هعتسني، «معاريف») يهدف هذا الانقلاب المضاد «إلى تحويل اليهود من سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى مواطنين كما بقية المواطنين الإسرائيليين (اليهود) وليس مواطنين من الدرجة الثانية، وهو انقلاب ينوي تحقيق الرؤى الصهيونية الكلاسيكية- الاستيطان، وتحقيق الاستقلال غير القابل للقمض. كما أنه انقلاب مضاد موجه ضد السيطرة التاريخية للأقلية على الأكثرية، وضد هرمية سلطوية وقضائية تفضية (للاكثرية) أفضرت رؤيتها للأمر وجرى انتهاكها في الجبل الأخير، والتي في إطارها الشعب ينتخب أعضاء الكنيست والوزراء، لكن من يضع قيم الدولة وسياستها هم قضاة محكمة العدل العليا والمستشار القانوني.»

لا بد من أن نستدرك ونشير إلى أن الوقوف في وجه هذا المدّ اليميني المتطرف من جانب معظم الأوساط السياسية الإسرائيلية، يأتي بعد أن ازدادت في الفترة الأخيرة الإشارات التي تؤكد أن محاولات تحقيق أهداف هذا التيار وفرضها على المجتمع والنخب والمؤسسات، سوف توصل، بالتحتم، إلى نظام غير ديمقراطي حتى بالنسبة للمجتمع اليهودي ذاته، ولو استعمل أدوات الديمقراطية الشكلية وحكم الأغلبية. ومع ذلك فإن ما يقال في سياق تحليل ذلك يُوفّر معرفة مهمة حول الوضع الإسرائيلي الآن، وما قد يترتب عليه بالنسبة للفلسطينيين كافة.

أي بناء، حتى لو كان غير قانوني، مقام على أرض فلسطينية خاصة يمكن إعلانها «أراضي دولة»، تتم شرعنته والتصديق عليه بصورة فورية، شريطة أن يكون تابعا لمستوطنين يهود. بينما من الواضح، في المقابل، أن أي بناء غير قانوني تابع لفلسطينيين على الأرض نفسها تماما، بمحاذاة البؤرة الاستيطانية اليهودية، سيكون مصيره الهدم الفوري. "ولهذا، ففي مسعاه «لإنقاذ" مبان استيطانية أقيمت دون ترخيص مسبق، قد يؤدي القانون، إذا ما تم تشريعه، إلى "وضع علامة سؤال كبيرة على شرعية مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية برمته!"

ويخلص كوهن إلى القول إنه فيما يتعلق بمكانة إسرائيل الدولية، "يخلق هذا القانون وضعاً يبدو فيه الاعتماد على المحكمة العليا الإسرائيلية وقرابتها القضائية، طوال السنوات السابقة، باعتبارها مصدر الشرعية القانونية الدولية. سيبدو هذا الاعتماد تموهيا واضحا، إن لم يكن خداعا صريحا. وعلاوة على هذا، فالقانون يشكل مسأ خطيرا بسلطة القانون وسيادته قد تكون له إسقاطات بعيدة الأثر وقاسية جدا، وخصوصا فيما يتعلق بمكانة قرارات محكمة العليا والقدرة على اعتمادها والوثوق بها!"

تغيير قواعد اللعبة في ثلاث قضايا مركزية

من جهته، اعتبر د. آدم شنغار، الخبير في القانون الدستوري والمحاضر في «المركز المتعدد المجالات» في مدينة هرتسليا، أن مشروع «قانون التسوية» يضع إسرائيل أمام مشكلة سياسية، لا قضائية؛ ذلك أن «الأمر واضحة تماما: ثمة من اقتحم أرضاً ليست له، بنى عليها بصورة غير قانونية وبدون ترخيص مسبق، كما يقتضي القانون، والدولة تعترف بهذا وبأن الأرض ليست لها وينبغي إخلاء ما بني عليها. هذا ما يجب على دولة إسرائيل فعله، أما مشروع القانون الجديد فينبغ من حقيقة أن الحكومة ليست معنية بتفنيذ قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا!» ويضيف شنغار، في مقابلة مع موقع «دفار ريشون» الإسرائيلي (١٧٢٠)، إن «قانون التسوية» سيؤدي، مستقبلاً، إلى تغيير «قواعد اللعبة» في ثلاث قضايا جوهرية ومركزية هي: ١- سلب الممتلكات الخاصة والاستيلاء عليها بالقوة وبطريقة غير قانونية؛ ٢- فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، من خلال تشريع قانوني يقره الكنيست بما يتناقض، جوهرياً، مع القانون الدولي وأحكامه؛ ٣- تشريع استثنائي وشاذ تماماً يلغي قرارات حكم قضائية نهائية صادرة عن المحكمة.

المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية لا ينوي فتح تحقيق جنائي حول "قضية شراء الغوصات"

نتنياهو للمعارضة: أنوي البقاء في منصب رئيس الحكومة لمدة طويلة!

واستمرت صفقة الغوصات التي أبرمتها حكومة نتنياهو مع شركة ألمانية بالتفاعل في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وتعلت مزيد من الأسوات المطالبة بفتح تحقيق جنائي مع نتنياهو والمحامي شمرון.

وكان أبرزها وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه بعلون الذي قال إنه عارض بشدة قبل اعتزاله مهمات منصبه عقد صفقة شراء ٣ غوصات جديدة من ألمانيا.

وعقب رئيس «هيئة الأمن القومي» في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية يعقوب ناغيل على تصريحات يعلون فقال في سياق مقابلة أجرتها معه قناة التلفزيون الإسرائيلية الثانية، إن هذا الأخير لم يكن على دراية بجميع التفاصيل والمراحل الأولية لهذه الصفقة، وأشار إلى أن المحامي شمرون لم يكن موجوداً في النقاشات المهنية التي أجريت بهذا الشأن.

وقال عضو الكنيست يائير لبيد رئيس حزب "يوجد مستقبل" في سياق مقابلة أخرى مع قناة التلفزيون نفسها، إن القرارات المتعلقة بصفقة الغوصات اتخذت بشكل موضوعي حيث تم التصويت عليها في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية، كما جرت مشاورات داخل اللجنة الوزارية الخاصة باقتناء أسلحة بالتنسيق مع "هيئة الأمن القومي"، لكن لبيد أكد أنه لم يكن أي من أصحاب الشأن على دراية بأن المحامي الشخصي لرئيس الحكومة على علاقة بهذه الصفقة. وطالب لبيد المستشار القانوني للحكومة بفتح تحقيق جنائي مع نتنياهو

التوصل إلى تقييم نهائي لها خلال الأيام القليلة المقبلة. وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة كشفت النقاب الأسبوع الفات عن أن المحامي شمرون الذي يعمل أيضا محاميا لرئيس الحكومة، كان ضالعا في صفقة شراء ٣ غوصات جديدة من ألمانيا. وأشارت إلى أن شمرون مثل الشركة الألمانية في صفقة شراء هذه الغوصات ببلغ يفوق مليار ونصف المليار يورو.

بموازاة ذلك أكد نتنياهو أن تعزيز التفوق الأمني لدولة إسرائيل هو الاعتبار الوحيد الذي كان وراء شراء هذه الغوصات الثلاث من ألمانيا، وأكد أن هذا الاعتبار هو الوحيد الذي يتمسك به دائما.

وأضاف نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقده الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد، أن المبدأ الذي يضعه نصب عينيه كرئيس للحكومة هو أن إسرائيل ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها في أي حال من الأحوال، وشدد على أن أمن إسرائيل يستلزم تحديث أسطولها من الغوصات، وأشار إلى أن هذه الغوصات عبارة عن أسلحة استراتيجية تضمن مستقبل إسرائيل ووجودها للسنوات العشر المقبلة.

وقال رئيس الحكومة خلال اجتماع لوزراء الليكود إن جميع المواد المتعلقة بهذه القضية تم توثيقها، وكزز أنه لم يكن على علم بأن محاميه شمرون يمثل جهة لها علاقة بصفقة شراء الغوصات.



جامعة الاستيطان في أريئيل.

دعم الحكومة الإسرائيلية لجامعة "أريئيل" الاستيطانية أضعاف ما تحصل عليه سائر الجامعات!

*تحقيق جديد: رغم توقعات المقاطعة الدولية فإن جامعة "أريئيل" لديها اتفاقيات

مع ٥٠ جامعة ومركز أبحاث في مختلف أنحاء العالم*

"ذات أفضلية". أما جامعة "التخنيون"، التي تدرج في المرتبة ٦٩ من بين جامعات العالم، فإن حجم التعاقدات معها بلغ أقل من ٦ ملايين شيكل في ذات الفترة.

وتقدم جامعة "أريئيل" لحكومتها أبحاثاً في مجال الأدوية والعلاج بالأعشاب، وخاصة لمرض السكري، وأيضاً تقدم أبحاثاً في مجال التربية والتعليم، وأساليب تعليمية جديدة تعتمد على التقنيات العالية، ووضع برامج تعليمية في موضوع التكنولوجيا. كذلك تقدم الجامعة لوزارة التعليم استشارات في علم النفس، واستشارات لتعليم الطلاب ذوي المحدوديات. وقد بلغت تعاقدات وزارة التعليم وحدها مع هذه الجامعة الاستيطانية في العام ٢٠١٤ حوالي ٣٦ مليون شيكل، وفي العام التالي - ٢٠١٥ - أكثر من ٣٣ مليون شيكل.

الدعم على خلفية سياسية

تقول الصحيفة في تحقيقها إنه قد تكون هناك رغبة معينة بدعم الجامعة "الشابة"، ولهذا فإنها تحظى بتفضيل، بهدف مساعدتها كي تصمد كمؤسسة تعليمية ومركز أبحاث "رائد"، بشكل يجعلها قادرة على لعب دور أكبر بين الجامعات في إسرائيل، ومستقبلاً ربما على المستوى العالمي. ولكن نيسأل السؤال: هل هذا التفضيل وبهذا الحجم يجب أن يكون بمقاييس كبيرة إلى هذا الحد، على حساب مؤسسات وجامعات أخرى؟

وتضيف الصحيفة: هناك مسألة أخرى تثير الاستغراب، هي العلاقة بين الحكومة القائمة، حكومة اليمين في السنوات الأخيرة، وبين وجود هذه الجامعة خلف الخط الأخضر. فالإعلان عن تحويل كلية "أريئيل" إلى جامعة في العام ٢٠١٢، تم تعريفه من جهات عديدة على أنه قرار سياسي واضح، قاده وزير التعليم يوهما، غدعون ساعر، وهذا التفضيل انعكس في المعطيات التي جمعناها (الصحيفة) في إطار التحقيق. فمثلاً في السنة الأولى للإعلان عن الكلية كجامعة، في العام ٢٠١٣، حصلت الجامعة على تعاقدات مع الحكومة بقيمة تزيد عن ٢٨ مليون شيكل، مقارنة مع ٣٩ مليون شيكل، حينما كانت كلية في العام ٢٠١٢. وفي العام التالي، ٢٠١٤، حصلت الجامعة على تعاقدات بقيمة ٥١ مليون شيكل، وكانت الميزانية الأكبر من بين السنوات التي جرى فحصها في إطار التحقيق. إذ حصلت الجامعة على ٤٠ مليوناً في العام ٢٠١٥، وفي العام الجاري حصلت على ٣٦ مليون، وهي ميزانية مرشحة للازدياد، كون السنة لم تنته بعد.

وتقول "كالكايسست" إنه من الصعب الفصل بين نمو جامعة "أريئيل" في السنوات الأخيرة، وبين حقيقة أن من يتولى الحكم هو بنيامين نتنياهو وحزبه اليميني "الليكود"، وبشكل خاص كون وزير التعليم في الحكومة التي اتخذت قرار تحويل الكلية إلى جامعة هو اليميني المتشدد غدعون ساعر. وتشير الصحيفة إلى أن ذات الوزير امتنع خلال ولايته عن رفع مكانة عدة كليات قائمة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد.

كما تشير الصحيفة إلى أن الوزير الذي جاء بعده في حكومة نتنياهو التالية (٢٠١٣-٢٠١٥) وهو المستوطن شاي بيرون، من حزب "يوجد مستقبل"، اهتم بدفق ميزانيات ضخمة على هذه الجامعة.

ويذكر أن كلا الوزيرين، كمن سبقهما على مدار السنين، رفضا المصادقة على إقامة جامعة عربية في مدينة الناصرة، برغم المطالبات الواسعة، وطرح البلدية في تلك السنوات مخططات وتجديد موارد لإقامة الجامعة.

وعلى الرغم من كونها تقع في مستوطنة، ومخاوف جهات أكاديمية إسرائيلية من مواجهة مقاطعة دولية للجامعات الإسرائيلية بسبب هذه الجامعة، إلا أن جامعة "أريئيل"، وفق تقاريرها، لديها ٥٠ اتفاق تعاون مع جامعات ومؤسسات تعليم عال ومراكز أبحاث عالمية، من بينها في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا وروسيا والجمهورية المحيطة بها.

٢٨ برنامجاً تعليمياً. و١٥٪ من إجمالي الطلاب هم من مستوطنات الضفة المحتلة، والباقيون من إسرائيل.

وتنقسم الجامعة إلى أربع كليات مركزية: كلية الصحة، وكلية الهندسة، وكلية العلوم الطبية، وكلية المجتمع. كما توجد في الجامعة كلياتان بدرجة أكاديمية أقل، واحدة لموضوع التخطيط المعماري، والثانية للإعلام. وحسب تقرير الصحيفة، يعمل في الجامعة ٣٠٠ أستاذ، من بينهم عشرات حاملين للقب بروفيسور، في كل المواضيع التي تعلم في الجامعة، إضافة إلى ١٥ مركز أبحاث.

تمويل بفارق كبير باقي الجامعات

ويقول تحقيق صحيفة "كالكايسست" إن الجامعة الاستيطانية "أريئيل" حظيت بتعاقدات تفضيلية مع الحكومة الإسرائيلية، منذ العام ٢٠٠٧، وحتى نهاية تشرين الأول الماضي، بحوالي ١٦٣ مليون شيكل، بعد أن استفادت من النظام الخاص الذي يعفيها من المشاركة في مناقصات، كي تفوز بعطاءات الحكومة، وهي عادة مشاريع بحثية.

وكي يتبين حجم التفضيل، فإن جامعة "بن غوريون" في مدينة بئر السبع، حصلت في ذات الفترة على تعاقدات بحوالي ٢٣ مليون شيكل فقط.

كذلك فإن جامعة "بار إيلان" في مدينة رامات غان، المجاورة لمدينة تل أبيب، والتي تعاني من عجز مالي ضخم، يقدر بأكثر من ١٥ مليون شيكل، حظيت بتعاقدات مع الحكومة بأقل من ٨ ملايين دولار، ما يعني أن هذه الجامعة "عدنية العهد" كما يقول التحقيق، تحظى بميزانيات ضخمة، على حساب جامعات إسرائيلية قديمة غارقة في الديون والعجز التراكمي، وفي خلفية هذا مواقف سياسية من حكومة اليمين المتطرف القائمة منذ العام ٢٠٠٩، وحتى الآن.

وتقول الصحيفة إن نظام الاعفاء من المناقصات قائم في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، لفرض تحقيق أهداف عينية. ففي الجامعات مثلاً، بالإمكان إبرام اتفاقيات لتقديم خدمات، من خلال هذا النظام وغيره. وبهذه الطريقة تحصل الجامعات على ميزانيات استثنائية. وغالباً فإن الخدمات التي تقدمها الجامعات للحكومة والمؤسسات الرسمية تتركز في مجال الأبحاث، وخدمات تربية وما شابه.

وتقول "كالكايسست" إنه على ضوء العجز الكبير الفارقة فيه عدد من الجامعات القديمة، يزداد الاستغراب من أن الحكومة لا تفضل تلك الجامعات في طلب الخدمات، كي تنقذها من أزمتها المالية، وبكلمات أخرى، لماذا تفضل الحكومة جامعة شابة، أكثر بكثير من مؤسسات تعليم قديمة، مثل الجامعة العبرية (في القدس)، ومعهد التطبيقات الهندسية "جامعة التخنيون"، ومعهد فايتسمان، وهي مؤسسات تعليم عال موجودة بشكل دائم على قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم.

فمثلاً الجامعة العبرية، التي نفذت إدارتها إضراباً في مطلع السنة الدراسية الجامعية في نهاية تشرين الأول الماضي لمدة أسبوع بسبب أزمتها المالية، حظيت بتعاقدات مع الحكومة في ذات الفترة، بمبلغ من العام ٢٠٠٧ وحتى الآن، بما يزيد بقليل عن ٦٣ مليون دولار، وقد حلت في المرتبة الثالثة بين الجامعات من حيث حجم التعاقدات. وكما نرى فإن الفارق يصل إلى ١٠٠ مليون شيكل، بين ما تقاضته هذه الجامعة الكبرى، وبين الجامعة الاستيطانية "أريئيل". وللمقارنة أيضاً، فإن عدد الطلاب الجامعيين في "أريئيل" بلغ ١٥ ألف طالب في السنة الدراسية الماضية، مقابل ٢٣ ألفاً في الجامعة العبرية.

وكانت جامعة تل أبيب قد حلت في المرتبة الثانية، أيضاً مع فارق كبير عن "أريئيل"، إذ حصلت في نفس فترة التحقيق على أقل من ٩٧ مليون دولار. وحصلت جامعة حيفا على ما يقارب ٣٢ مليون شيكل، علماً أن الغالبية الساحقة من طلاب جامعة حيفا يأتون من المناطق البعيدة عن مركز البلاد، بمعنى من بلدات يفترض أنها تستحق امتيازات مناطق

كشفت تحقيق جديد أجرته صحيفة "كالكايسست" الاقتصادية الإسرائيلية (تابعة لصحيفة "يديعوت أحرونوت") أن الجامعة الاستيطانية، في مستوطنة "أريئيل" والتي تحمل اسم مستوطنتها، تحصل على تمويل دعم حكومي، بفارق ضخم عما تحصل عليه الجامعات الإسرائيلية القديمة، ومنها ذات الاسم العالمي.

وعلى سبيل المثال، ففي السنوات الخمس الأخيرة حصلت هذه الجامعة على قرابة ١٦٣ مليون شيكل من الحكومة (٤٣ مليون دولار)، مقابل "خدمات بحثية"، بينما معهد التخنيون، المدرج في المرتبة ٦٩ عالمياً، ويواجه كغيره من الجامعات أزمة مالية، حصل على أقل من ٦ ملايين شيكل (١٥٦ مليون دولار) في الفترة ذاتها. وتؤكد الصحيفة أن خلفية هذا التفضيل الكبير لهذه الجامعة سياسية وتعود إلى حكومة اليمين المتشدد بزعامه بنيامين نتنياهو.

وعلى الرغم من مخاوف جامعات وأكاديميين إسرائيليين من أن تطل جامعات الإسرائيلية مقاطعات عالمية على خلفية تحويل كلية "أريئيل" إلى جامعة رسمياً في العام ٢٠١٢، إلا أنه يتبين من تقارير الجامعة أنها تنشط عالمياً، ولديها اتفاقيات مع ٥٠ جهة أكاديمية عالمية، في أنحاء مختلفة من العالم.

جامعة استيطانية

أقيمت كلية "أريئيل" في مستوطنة أريئيل في غربي منطقة نابلس في العام ١٩٨٢، وباتت مع السنين الكلية الأكاديمية الأولى بالنسبة للمستوطنين، إلا أن طلاباً من جميع أنحاء البلاد تدفقوا عليها، من بينهم مئات الطلاب العرب سنوياً، ما خلق جدلاً واسعاً في هذا الإطار بين الفلسطينيين في إسرائيل، وبحسب مؤشرات عدة، فإن أعداد الطلاب العرب سجلت في السنوات الأخيرة تراجعا، ما، إلا أنه لا توجد تقارير عينية في هذا المجال.

وقد بدأت إجراءات تحويل هذه الكلية الاستيطانية إلى جامعة، في منتصف العام ٢٠٠٥، بقرار من رئيس الوزراء في حينه أريئيل شارون، وبدات وزيرة التعليم في حينه ليمور ليفنات في إجراءات أكاديمية لتحقيق الهدف، أنه كما يبدو فإن الإجراءات توقفت أو تباطأت في ظل حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، ووزيرة التعليم في حينه يولي تامير.

بعد ذلك سعت حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣) منذ أيامها الأولى، إلى تحويل كلية "أريئيل" إلى جامعة، وواجه الأمر بداية معارضة شديد من مجلس التعليم العالي، ومن رؤساء الجامعات الإسرائيلية الثماني، إذ تخوفوا من أن تطل جامعاتهم مقاطعات عالمية، في حال جرى أي اتصال بين جامعاتهم وبين هذه الجامعة الاستيطانية. وكان من بين الحلول التي وضعتها الحكومة إقامة لجنة خاصة بجامعة "أريئيل"، إلى جانب مجلس التعليم العالي.

وقد صادقت الحكومة رسمياً على تحويل الكلية إلى جامعة في نهاية صيف العام ٢٠١٢، وكانت المصادقة النهائية والحاسمة من وزير الدفاع في حينه إيهود باراك، بصفته المسؤول عن المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بموجب القانون، باستثناء القدس ومرمفات الجولان السوري المحتلة، بفعل قانون الضم المفروض عالمياً.

ونشأ جدل واسع في الحلبة السياسية الإسرائيلية قبل سنوات، حول ضرورة الإعلان عن هذه الكلية الاستيطانية كجامعة، إلا أن التأييد لم ينحصر في معسكر اليمين المتشدد، بل كان هناك تأييد أيضاً لدى ما يسمى "اليمين المعتدل"، ففي نهاية العام ٢٠١٢ بعيد الإعلان عن الكلية جامعة، وتمهدا لانتخابات مطلع العام ٢٠١٣، اختار زعيم حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد هذه الجامعة، لتكون المكان الذي يعلن منه عن برنامجه السياسي، تعبيراً عن دعمه للجامعة الاستيطانية، وأيضاً لتكون برنامجه يدعو إلى ضم جميع الكتل الاستيطانية إلى ما يسمى "السيادة الإسرائيلية".

ويتعلم حالياً في جامعة "أريئيل" ١٥ ألف طالب للقبين الأول والثاني، في

تحليلات: هيئة الأركان العامة الجديدة للجيش الإسرائيلي شابة وخبيرة في "حرب العصابات"!

* "من المتوقع أن تكون الحدود الشمالية وخاصة الحدود مع لبنان ساحة القتال الأساسية في أي حرب مقبلة"!

قالت تحليلات عسكرية إسرائيلية إن الاعتبار الأساس الذي تم اعتماده في تعيينات القادة الجدد لهيئة الأركان العامة الجديدة للجيش الإسرائيلي هو "العدو الذي ستواجهه إسرائيل في السنوات المقبلة". وأشار أحد هذه التحليلات، وهو بقلم المحلل العسكري لموقع "واينت" الإلكتروني ("يديعوت أحرونوت") رون بن يشاي، إلى أن كل المؤشرات تدل على أن رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال غادي أيزنكوت ووزير الدفاع أفيفدور ليرمان معنيان بهيئة أركان عليا للجيش يكون هدفها الأساس مواجهات مع عدو غير متناظر، أي مع تنظيمات أو ميليشيات تملك سلاح الجيوش النظامية التقليدية وقدراتها، لكنها تستخدم أساليب الإرهاب وحرب العصابات. وقال إن عبارة جيوش هينة هي الاسم الذي يطلقونه على تنظيمات مثل حزب الله و"حماس" وتنظيم داعش.

وأضاف بن يشاي: من سيبحث عن بصمات سياسية في جولة التعيينات في هيئة الأركان العامة للجيش، لن يجد شيئاً حتى لو استخدم عدسات مكبرة. إن جولة التعيينات الأخيرة التي نشرت أخيراً تكشف عن منظومة اعتبارات مهنية - موضوعية، وعن تفاهم جيد بين رئيس الأركان ووزير الدفاع. كما يجب أن نتنبه في هذا السياق إلى أن ليرمان أجرى مقابلات مع المرشحين لمنصب نائب رئيس الأركان وللترقية لرتبة لواء، واتخذ قراراته ليس فقط بناء على توصيات رئيس الأركان بل بناء على الرأي الذي كونه بنفسه. وتابع: نائب رئيس الأركان والمرشحون للترقية لرتبة لواء لم يعزوا السنة الماضية عن آرائهم السياسية أو عن وجهات نظرهم في موضوعات أخلاقية، لذا يمكن افتراض أن هذا الأمر لم يؤخذ في الاعتبار ضمن جملة الاعتبارات والتقدير التي سبقت إعلان التعيينات. وإذا كان تقريباً سيتخذ قرار سياسي فهو سيأتي بعد عامين عندما يجين الوقت لتقرير من سيكون رئيس الأركان المقبل، حينها سيدرس وزير الدفاع من سيكون رئيس الأركان المقبل. هل يكون يائير غولان الذي تحدث قبل أشهر عن رؤيته لتظاهر في إسرائيل، تأثير القشعريرة وتذكر بما حدث في ألمانيا قبل ٨٠ عاماً، أم ربما أفيف كوخافي أو أمير إيشل هما أكثر ملاعنة منه؟.

ثمة اعتبار برز في تعيينات المرشحين برتبة لواء هو صغر سن القيادة العليا. فقد وضع رئيس الأركان هذا الأمر هدفاً له وهو الذي دفع بهؤلاء الشباب قدماً حتى لو جاء هذا على حساب الخبرة والقدرة المهنية للولوية المخضرمين مثل القائد السابق للمنطقة الجنوبية اللواء سامي ترجمان الذي لم يعين في منصب، وعلى ما يبدو فإنه سيستقيل من الجيش. لا يمكن إلا التأسف على الخبرة والقدرة اللتين سيخسرهما الجيش الإسرائيلي مع مغادرة ترجمان، فهو من كبار القادة الميدانيين والأفضل مهنيًا في الجيش الإسرائيلي، وتبرز هذه الحقيقة في تقرير مراقب الدولة بشأن عملية "الجرف الصامد".

بيد أن الاعتبار الأساس في تعيينات القادة الجدد هو العدو الذي ستواجهه إسرائيل في السنوات المقبلة. وتدل كل المؤشرات على أن أيزنكوت وليرمان معنيان بهيئة أركان عليا للجيش يكون هدفها الأساس مواجهات مع عدو غير متناظر، أي مع تنظيمات أو ميليشيات تملك سلاح الجيوش النظامية التقليدية وقدراتها، لكنها تستخدم أساليب الإرهاب وحرب العصابات. إن الضباط الذين جرى اختيارهم - باستثناء واحد - هم من سلاح المشاة واكتسبوا خبرة في مواجهات من كل الأنواع مع مثل هؤلاء الأعداء. وباستثناء اللواء نوركين قائد سلاح الجو، فإن جميع القادة الجدد لديهم تجربة كبيرة ليس فقط في قيادة القتال البري، بل أيضاً في قيادة وحدات النخبة الخاصة للخبرة بخوض حرب عصابات ضد حرب عصابات. ومع الأسف لمثل هناك أحد من المعينين حديثاً ينتمي إلى سلاح المدرعات، ومن المعينين أيضاً في المستقبل أن هذا كان خطاً.

ومضى هذا المحلل قائلًا: بصورة عامة، تبدو هيئة الأركان العامة الجديدة مركبة بصورة تجعلها قادرة على القيام بارع مهمات على أفضل وجه.

المهمة الأولى: أن تكون دائماً في حالة تاهب واستعداد، وأن تتخذ القرارات بسرعة وتتصرف في معركة أو في حرب محدودة قد تنشب فجأة. ولدى جميع القادة الجدد خبرة في هذا النوع من القتال، بمن فيهم نائب رئيس الأركان المرتقب أفيف كوخافي- فكوخافي، الذي كان رئيساً للاستخبارات العسكرية في هذه العملية "الجرف الصامد"، يرد ذكره في تقرير مراقب الدولة عن فترة الحرب بصفتها الشخص الذي لم يقدر بصورة صحيحة نيات "حماس"، لكن يجب أن ندرك أن رئيس الاستخبارات العسكرية ليس الوحيد الذي يقوم بالتقدير. وقد استندت قراراته إلى العمل الاستخباراتي الذي جمعهه شعبة الاستخبارات حيال "حماس".

بالإضافة إلى ذلك، فقد دفع كمن الدرس ويمكن افتراض أنه سيكون حالياً أكثر حذراً.

المهمة الثانية: منع التسلل إلى أرض إسرائيل للقيام بهجمات إرهابية وعمليات تخريب، ومنع الإرهاب في المناطق المحتلة. ولدى جميع القادة الذين عينوا خبرة غنية وناجحة إجمالاً في هذا المجال.

المهمة الثالثة: هي الحرب بين الحروب، والتي هدفها منع تعاظم تسلسل "حماس" وحزب الله بسلاح نوعي وحديث يقلل من تفوق الجيش الإسرائيلي التكنولوجي- الاستراتيجي. وحتى في هذا المجال، فإن لدى جميع القادة الجدد خبرة.

المهمة الرابعة: هي إبقاء دولة إسرائيل بعيدة قدر المستطاع عن الحروب الأهلية والنزاعات الدينية التي تمرزق منطقتنا. وهذه المهمة هي في الأساس تخص المستوى العالي.

ثمة تعيين مهم يجب أن يلفت الانتباه هو تعيين القائد الحالي للجهة الداخلية اللواء يوئيل ستريك، قائداً للمنطقة الشمالية. ويمكن التقدير بثقة أن هذا التعيين سيبه المنصبان الأخيران اللذان تولاهما ستريك في الجهة الشمالية: قائد لفرقة الجليل في المنطقة الأكثر حساسية في الجهة الطويلة في مواجهة حزب الله، وكقائد للجهة الداخلية حيث عمل كثيراً في موضوعات تتعلق بكيفية التعامل مع السكان ومستوطنات الحدود الشمالية لو نشبت حرب، وبصورة خاصة لو حاول حزب الله إرسال قواته الخاصة للسيطرة على مستوطنات إسرائيلية متاخمة للحدود.

ويتمتع اللواء ستريك بمعرفة واسعة جداً سواء في المجال الهجومي في المساحة الشمالية أو في المجال الدفاعي، ومن شبه المؤكد أن هذا هو سبب اختياره كي يحل محل قائد المنطقة الشمالية. وختم بن يشاي: من المتوقع أن تكون الحدود الشمالية، وخاصة الحدود مع لبنان، ساحة القتال الأساسية في أي حرب مقبلة. وتشير جولة التعيينات الأخيرة إلى نية وزير الدفاع ورئيس الأركان تعزيز قيادة الجيش بقائدين من الأقل من ذوي الخبرة المباشرة والمعرفة الجيدة بالأرض والعدو على الحدود الشمالية.

لا يوجد حالياً أفق سياسي مشترك يسمح بالتوصل إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين!

مثل هذا الأفق السياسي يمكن أن يُدشّن مستقبلاً فقط إذا ما طرأ تغيير على الموقف الفلسطيني



كامب ديفيد، كمين اسرائيلي أم محاولة سلام؟

حالياً، لا يبدو أن هناك أي زعيم إسرائيلي يمكن له أن يقبل بهذه المواقف الفلسطينية، أو حتى بالحلول الوسط التي اقترحها أولمرت. ولا بد من أن تضيف إلى ذلك الانعكاسات السلبية للهزة التي اجتاحت الشرق الأوسط على حيز الحلول. فهجرة اللاجئين من بعض دول المنطقة يمكن أن تقلص من استعداد دول الغرب لاستيعاب لاجئين فلسطينيين كجزء من التوصل إلى تسوية دائمة، كما أن انعدام الاستقرار إلى الشرق من إسرائيل سيجعل من الصعب على القادة الإسرائيليين التنازل عن ترتيبات أمنية موثوقة وطويلة الأجل في منطقة غور الأردن. ويعزز الفلسطينيون السبب الرئيسي في فشل المفاوضات إلى عدم إستجابة إسرائيل بصورة كافية لمطالبهم، ويبالغ الفلسطينيون في هذا السياق في الادعاء أن إسرائيل لم تطرح الاقتراحات المتقدمة سوى عندما بات رؤساء حكوماتها في مرحلة أفول سياسي (باراك من جراء انهيار إئتلافه الحكومي وأولمرت بسبب التحقيق في فضائح الفساد التي اتهم بها) وعندئذ كان من الصعب على الجانب الفلسطيني القبول بها. يبدو أن الحديث يدور هنا عن سبب ثانوي في أهميته، إن كانت له أهمية أصلاً، فضلاً عن أن هذا الادعاء يعتبر أيضاً سيفا ذو حدين فيما يتعلق بمكانة الرئيس عباس كشريك في المفاوضات، وذلك في ضوء ضعفه في المعسكر الفلسطيني.

من الواضح أن عرفات وعباس ذهبا إلى مفاوضات الاتفاق الدائم على مضض ودون رغبة. ويستدل من شهادات المشاركين في المفاوضات أن قيادة منظمة التحرير لم يبدوا أي جهد بمبادرة من جانبهم، حتى حين كانت مكانة باراك وأولمرت السياسية قوية، بل أظهروا توجهاً رافضاً ومراموياً إزاء المقترحات الإسرائيلية والأميركية. وبحسب ما صرح به أولمرت في نطاق مقابلات برنامج «همكور»، فقد سعى ابتداء من شهر أيلول ٢٠٠٦ إلى الالتقاء بأبو مازن خمس مرات، لكن هذا الأخير ظل يتهرب. مع ذلك فقد عقد لقاء بينهما (في العام ٢٠٠٨) بفضل مساعي أولمرت الحثيثة، لكن هذا اللقاء لم يكن مجدياً في المفاوضات التي جرت لاحقاً بين الجانبين. وقد اقترح أولمرت على أبو مازن صياغة وتثبيت التفاهات التي جرى التوصل إليها في مجلس الأمن الدولي قبل إقرارها في إسرائيل، وذلك بغية ضمان مكانتها الدولية بالنسبة للجانب الفلسطيني، غير أن أبو مازن قطع الاتصالات ولم يعد إلى مائدة المفاوضات.

إلى ذلك فإن إبداء الجانب الفلسطيني بأنه لم يطلب من مصر والأردن في نطاق معاهدتي السلام الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، هو ادعاء في غير محله، وذلك لأنه لم يكن هناك نزاع بين هاتين الدولتين وبين إسرائيل حول أرض في «أرض إسرائيل»، فضلاً عن أنه كانت هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق بين شعبيين (في نطاق التسوية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني) وليس بين دولتين فقط.

إسرائيل هي التي تكافح من أجل الحصول على اعتراف فلسطيني بهويتها كدولة يهودية. وانطلاقاً من هذا الوضع الجديد، يحاول أبو مازن في السنوات الأخيرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بمعزل عن التوصل إلى تسوية دائمة، وذلك عن طريق ممارسة ضغط دولي على إسرائيل كي تنسحب من الضفة الغربية.

لماذا لم تسفر المفاوضات عن اتفاق دائم؟

لم تتجه مواقف الفلسطينيين نحو أفق سياسي متفق عليه، بل وابتعدت عن مثل هذا الأفق. وقد تبين خلال المفاوضات أن أبو مازن لا يعترف بإسرائيل كدولة يهودية لأسباب مبدئية تتعلق بإرتباط الشعب الفلسطيني بـ «أرض إسرائيل - فلسطين» الإنتخابية، وهذا الأمر له دلالات عميقة. ويتغلب هذا الموقف المعارض على المصلحة في إقامة دولة مستقلة عن طريق التوصل إلى اتفاق دائم، كذلك يطالب الرئيس عباس بحق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وسط منح حق الاختيار لكل لاجئ إذا ما كان يرغب في «الهجرة» إلى إسرائيل أو الحصول على تعويض. ويصر ممثلو عباس في المفاوضات على أولوية للاجئين من المخيمات والمناطق التي تعاني من ضائقة، وفي مقدمة ذلك اللاجئين في مخيمات لبنان. إن تسوية مشكلة اللاجئين، وفقاً لوجهة نظره، تعتبر شرطاً لحل النزاع غير أن الأمور لم تبد كذلك بالنسبة إلى إسرائيل في اتفاقيات أوسلو.

هذه المواقف تعزز الانطباع بأن الفلسطينيين يرون في المفاوضات إستراتيجية للحصول على تنازلات من إسرائيل، من دون التخلي نهائياً عن مواقفهم.

ووفقاً لتقرير الصحافي يهود يعاري، فقد صرح أبو مازن خلال محاضرة ألقاها في غزة في تموز ٢٠٠٢: «لقد ارتكبت إسرائيل أكبر خطأ في تاريخها عندما وقعت على اتفاق أوسلو... لقد حصلنا في أوسلو على أرض دون مقابل، فيما ظلت قضايا الوضع النهائي مفتوحة للتفاوض».

في حزيران ٢٠٠٩، وفي مقابلة مع صحيفة «الدستور» الأردنية، ادعى صائب عريقات بأن إسرائيل تراجعت أصلاً عن مواقفها خلال المفاوضات، وعليه فما الذي يدعو الفلسطينيين للإسراع (وتقديم تنازلات من أجل التوصل إلى اتفاق)؟ وقال عريقات موضحاً: «انظروا إلى أين أدت بنا المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي؟ في البداية قالوا (الإسرائيليون) إن لنا الحق في إدارة مستشفيات ومدارس، ثم أبدوا استعدادهم لإعطائنا ٦٦٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي كامب ديفيد عرضوا علينا الحصول على ٩٠٪، ثم عرضوا مؤخرًا على عهد أولمرت ١٠٠٪. إذن ما الذي يدعونا إلى الإسراع بعد كل الظلم الذي لحق بنا، ففي كل الأحوال لن يتم التوصل إلى اتفاق مستقر، إلا إذا إرتكز مثل هذا الاتفاق على مبادئ العدل والقانون الدوليين؟».

لقد اتبع الجانب الفلسطيني أسلوباً منهجياً في إدارة المفاوضات، إذ تهرب كل من ياسر عرفات ومحمود عباس من المفاوضات بعدما عرض الجانب الإسرائيلي تقديم تنازلات كبيرة، وكان عليهما في المقابل تقديم تنازلات من طرفهما.

أمام دولة إسرائيل.

في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» نشرت في شباط ٢٠١٤ رفض أبو مازن مجدداً الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وقال: «هذا غير وارد في الحسيان». ويحظى موقفه هذا بتأييد واسع في صفوف الجمهور الفلسطيني. فوفقاً لاستطلاع للرأي العام أجري في شهر تموز ٢٠١٥، عارضت أغلبية الفلسطينيين (٥٤٪) في الضفة وقطاع غزة الاعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني، وذلك بعد إقامة الدولة الفلسطينية وحل جميع المشاكل بما في ذلك اللاجئين والقدس. كذلك فقد نشب خلاف بين زعماء الجانبين حول مسائل أخرى.

ففي نهاية العام ٢٠١٤ صرح أبو مازن في مقابلة مع صحيفة «أخبار اليوم» المصرية قائلاً: «نتناهاه قال لي: أنا أريد (المسؤولية عن) الأمن على الحدود الأردنية لأربعين عاماً. فظاهرت بانني لم أسمع وقتلت له؛ كم؟ قال: قاتلاً؛ أرحمون عاماً. قلت له مودعاً: المتنازع. وغادرت منزله قائلاً: هذا احتلال، ومنذ ذلك الوقت لم أره...».

ويطالب أبو مازن بانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية خلال خمس سنوات، وأن تتولى حماية الدولة الفلسطينية قوات دولية.

رئيس الدولة (الراحل) شمعون بيريس ادعى حصول انطلاقة في المفاوضات مع الرئيس عباس في العام ٢٠١١. وصرح في مقابلة مع محطة القناة الثانية في أيار ٢٠١٤ قائلاً: «توصلنا إلى تفاهم حول جميع النقاط وكان الأمر يحتاج فقط إلى إجماع لها أتفق عليه»، لكن رئيس الحكومة نتنهاه فضل - حسب قوله - اقتراحاً تقدم به طوني بليز. غير أنه لم تظهر دلائل على «الانطلاقة» الذي تحدث عنها بيريس، أو على ادعائه بأن أبو مازن وافق على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. كذلك لم يتم الاتفاق حول باقي القضايا الجوهرية، أو أنه لم يكن هناك أي تجديد حقيقي (تم الاتفاق على تبني صيغة - مبادرة - الجامعة العربية، والداعية إلى «حل مشكلة اللاجئين بصورة عادلة ومتفق عليها»). ونسب بيريس في المقابلة أهمية وشجاعة لقول أبو مازن في تشرين الثاني ٢٠١٢، أنه لا يعترف بالعودة للإقامة في مسقط رأسه مدينة صفد، ولكن هذا القول لم يشر إلى تغيير في موقفه، والذي مؤداه أن العودة إلى إسرائيل تتحقق بناء على رغبة كل واحد من ملايين الفلسطينيين في الشتات. غير أن نجل أبو مازن وحفيده أكدا في تموز ٢٠١٥ أنهما يعترضان العودة إلى «صفد - فلسطين»، وفي تشرين الثاني ٢٠١٤ صرح أبو مازن قائلاً: «يوجد ٦ ملايين لاجئ يريدون العودة، وأنا واحد منهم».

يمكن القول في إجمال هذا الأمر، إنه وعلى الرغم من الزحزحة في موقف إسرائيل، ولم تكن مسألة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية مطروحة على بساط البحث، فقد أضحت حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم مسألة مفروغاً منها في العالم، بينما أصبحت

اللاجئين الفلسطينيين الذين ستكون إسرائيل مستعدة لاستيعابهم. غير أن الفلسطينيين رفضوا بصورة عامة هذا الاقتراح الإسرائيلي. في الوقت ذاته، لم تظهر مسألة اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية كنقطة خلاف، بل كانت أمراً مفروغاً منه بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، كما يتضح ذلك في اقتراح الرئيس كلينتون والذي جاء فيه: «ينبغي للتسوية أن تتلاءم مع رؤية دولتين لشعبيين، والتي وافق عليها الطرفان كطريق لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي: الدولة الفلسطينية كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي».

في فترة حكومة أريئيل شارون، في صيف العام ٢٠٠٥ انسحبت إسرائيل بشكل أحادي الجانب من قطاع غزة، وأخلت أربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية. وقد برهنت هذه الخطوة على فكرة أنه يمكن أيضاً تفكيك المستوطنات من دون اتفاق. وقد أشار الرئيس عرفات في مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «هارتس» في حزيران ٢٠٠٤، والتي تناولت أيضاً خطة الانفصال (أحادية الجانب)، إلى أن مساحة المناطق التي يمكن تبادلها بين الجانبين ستقتصر على ما نسبته ٢٪ إلى ٣٪، مما يشير إلى أن عرفات كان «يدرك بالتأكيد» وجوب المحافظة على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل. وقد فسر المراسلون الذين أجروا المقابلة معه بقولهم «هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عرفات الاعتراف بالهوية اليهودية لدولة إسرائيل، وهو أمر حرص على عدم القيام به حتى ذلك الوقت، وذلك تجنباً للمس بمكانة مواطني إسرائيل العرب».

في عهد رئيس الحكومة إيهود أولمرت وصلت «الزحزحة» في مواقف الجانب الإسرائيلي في المفاوضات إلى ذروتها، ابتداءً من المواقف «المتقدمة» التي عرضتها إسرائيل في المفاوضات التي بدأت في مؤتمر أنابوليس (الذي عقد في واشنطن في تشرين الثاني ٢٠٠٧) وانتهاءً باللقاء الشخصي الذي عقد بين زعماء الجانبين في أيلول ٢٠٠٨، والذي ذهب فيه أولمرت شوفاً أبعد.

وقال أولمرت في مقابلة ضمن برنامج «همكور» إنه عرض في العام ٢٠٠٨ على الرئيس محمود عباس انسحاباً لإسرائيل كاملاً من أراضي الضفة الغربية مع تبادل لمناطق بنسبة حوالي ١:١ (٦٣٪ تضمها إسرائيل من أراضي الضفة الغربية مقابل ٥٨٪ تنقل كتعويض للفلسطينيين من الأراضي الواقعة على تخوم «الخط الأخضر» وتخصيص ٥٠٪ لصالح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة) فضلاً عن استعداد أبداه أولمرت للتخلي عن السيادة الإسرائيلية في «الحي اليهودي» داخل القدس القديمة وفي حائط المبكى (صالح سيادة دولية في منطقة ما يسمى بـ «الحي المقدس» لمدينة القدس). علماً أن اقتراح الرئيس كلينتون (الذي عرض في كانون الأول ٢٠٠٠) نص على احتفاظ إسرائيل بهذه المناطق إلى ذلك وافق أولمرت على التخلي عن التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة الأغوار مقابل تواجد قوة متعددة الجنسيات. غير أن أبو مازن رفض الاقتراح، ووافق على تبادل مناطق بنسبة ١:١ فقط، وهي نسبة تبادل لا تتيح حلاً لمسألة كتل المستوطنات، مثل كتلة «أريئيل» شمالي الضفة (مثلما يتضح أيضاً من اقتراح الفلسطينيين في مؤتمر أنابوليس). وقد أولمرت في مقابلة أدلى بها فيما بعد، أنه كان يمكن الاتفاق على تبادل يشمل ما نسبته ٤٪.

«حق العودة» وافق أولمرت على إعادة خمسة آلاف لاجئ إلى إسرائيل، كموقف أولي. هناك شهادة تقول إن صائب عريقات فهم أن أولمرت سيوافق على إعادة ٥٠-٦٠ ألف لاجئ إلى إسرائيل، بينما توقع هو عودة ١٠٠-٢٠٠ ألف على الأقل. وروى أولمرت في مقابلة مع «همكور» أن أبو مازن قال له «إنه لا يريد المساس بطبيعة إسرائيل»، ومن هنا استنتج أن أبو مازن يتصرف بإسرائيل كدولة يهودية، ولكن يبدو أن أبو مازن، كحال عرفات في الماضي، قصد فقط «تهدئة» الإسرائيليين فيما يتعلق بعدد اللاجئين الذين سيحظون بتجسيد حق العودة إلى إسرائيل.

في عهد رئيس الحكومة بنيامين نتنهاه

تبين للجمهور في إسرائيل أن الفلسطينيين يطالبون بإقامة دولتهم كدولة قومية للشعب الفلسطيني، إلا أنهم يرفضون الاعتراف بإسرائيل كما تم تعريفها في «وثيقة الإستقلال» - الدولة القومية للشعب اليهودي - في الاتفاق الدائم، وعلى سبيل المثال، في ختام لقاء بين أبو مازن وأعضاء كنيست فلسطينيين - إسرائيليين عقد في رام الله في تشرين الأول ٢٠١٠. قال نائب رئيس الكنيست محمد بركة: «أبو مازن والقيادة الفلسطينية يرفضان بصورة واضحة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وبفكرة تبادل السكان (في نطاق تبادل أرض في التسوية الدائمة). الاقتراح الإسرائيلي يشكل خطراً على أبناء شعبنا في مناطق ٤٨ وخارج المناطق». وأضاف: «لو كانت القيادة الفلسطينية مستعدة للتنازل عن مبادئها، لكانت قد وقعت على اتفاق سلام منذ زمن بعيد». وقال إن هذا الأمر كان بمثابة رسالة تهدئة لـ «عرب إسرائيل». عندما وجه رئيس الحكومة راين رسالة لعرفات وقعت في أيلول ١٩٩٣، اعترفت فيها إسرائيل بمنظمة التحرير كمثل للشعب الفلسطيني، من المشكوك فيه إذا ما كان راين بنفسه وشمعون بيريس قد فهموا أن منظمة التحرير ترى نفسها أيضاً كمثل للفلسطينيين الإسرائيليين

بقلم: شموئيل إيفن (*)

مقدمة

«جلست أمام محمود عباس (أبو مازن) وقلت له: نحن مستعدون للتنازل عن السيادة في البلدة القديمة... ومن ضمن ذلك حائط المبكى (البراق)... تلك كانت اللحظة الأصعب في حياتي» - هذا ما كشف عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، في سياق مقابلة مع الصحافي رفيف دروكر ضمن سلسلة من برامج «همكور (المصدر)» التي تبثها محطة القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي (تشرين الثاني ٢٠١٥).

وقد أجريت وعرضت ضمن هذه السلسلة مقابلات مع عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين والأميركيين الذين كان لهم دور ومشاركة فاعلة في المفاوضات حول التسوية الدائمة مع منظمة التحرير الفلسطينية في فترة حكوميته إيهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١) وإيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩).

ويستدل مما جاء في تلك المقابلات أنه طرأ منذ رؤية إسحاق رابين للتسوية الدائمة في العام ١٩٩٥ تراجع عميق في المواقف التي عرضها مندوبو إسرائيل في المفاوضات، في حين ظلت مواقف الفلسطينيين على حالها بل وازدادت تطرفاً.

وقد اتضح مرة ثل الأخرى أن مطالب الفلسطينيين لا تنتهي بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، على الأقل لغاية الآن، وبالتالي لم يلتق الطرفان في مسار أو أفق سياسي مشترك.

إن مثل هذا الأفق السياسي يمكن أن يُدشّن مستقبلاً فقط إذا ما طرأ تغيير على هذا التوجه أو الموقف الفلسطيني.

هذا المقال يتناول المسألة ذاتها استناداً إلى النشهادات التي عرضت في سلسلة البرنامج المذكور، وإلى معلومات إضافية مكملة للصورة.

ويضمن المقال تحليلاً لـ «الزحزحة» التي طرأت على مواقف إسرائيل لجهة الاقتراب من مواقف الفلسطينيين، كما يتضمن تفسيراً لأسباب الفشل في التوصل إلى اتفاق دائم، وتحليلاً للإمكانات المتاحة حالياً أمام إسرائيل.

الزحزحة في مواقف إسرائيل لجهة المواقف الفلسطينية في المفاوضات

عرض رئيس الحكومة (الراحل) إسحق رابين أمام الكنيست في الخامس من تشرين الأول ١٩٩٥ رؤيته للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وذلك على النحو الآتي: «نحن نرغب في أن يكون هناك كيان (فلسطيني) أقل من دولة يتولى إدارة حياة الفلسطينيين الخاضعين لسلطته بصورة مستقلة. حدود دولة إسرائيل بعد التوصل إلى التسوية الدائمة ستكون ما وراء الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧). إن تعود إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتلك هي أهم التغييرات - ليس كلها - كما نراها ونرغب بها في ظل التسوية الدائمة، في المقام الأول القدس الموحدة والتي تشمل أيضاً (مستوطنة) معاليه أدوميم (ومستوطنة) جعجات زئيف... تكون الحدود الآمنة للدفاع عن دولة إسرائيل في منطقة غور الأردن، وذلك وفق المعنى أو التفسير الأوسع لهذا المفهوم. كما تشمل التغييرات ضم (مستوطنات) غوش عصيون، إفرات، بيتار ومستوطنات أخرى... يتعين (علينا) أن نقيم أيضاً كتلاً استيطانية، في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)... نحن نذهبون إلى طريق جديد ربما يقودنا إلى عهد السلام ونهاية الحروب...».

إن الحديث يدور هنا حول انسحاب إسرائيلي يصل إلى ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧.

وقد طرأ على رؤية رابين هذه تغيير ملموس في عهد حكومي باراك وأولمرت.

في عهد حكومة باراك اقترحت إسرائيل في نطاق لقاء مع وفد فلسطيني عقد في إيلات (جنوب إسرائيل) في شهر نيسان عام ٢٠٠٠ إقامة دولة فلسطينية على حوالي ٨٦٪ من (المناطق)، التي ستنتقل إلى ولاية الفلسطينيين ضمن مرحلتين (٦٦٪ في المرحلة الأولى و ٢٠٪ في المستقبل)، فيما تقوم إسرائيل بضم الباقي (١٤٪). في المقابل طالب الفلسطينيون بانسحاب كامل إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ مع تبادل مناطق لغاية ٤٪ وذلك بنسبة ١:١.

في محادثات قمة كامب ديفيد (الولايات المتحدة) التي عقدت في تموز ٢٠٠٠ اقترحت إسرائيل إقامة دولة فلسطينية على ٩٢٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن تلك المحادثات انتهت إلى الفشل، وحملت الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية للرئيس الفلسطيني (الراحل) ياسر عرفات، الذي رفض أو تهرب من سائر المتطلبات الإسرائيلية، ومن ضمن ذلك مبادرة رئيس الحكومة إيهود باراك، والتي وصفها الولايات المتحدة بأنها مبادرة جريئة، لا سيما وأنها شملت للمرة الأولى موافقة على تقسيم القدس.

في المحادثات اللاحقة التي عقدت في طابا (مصر) في مطلع العام ٢٠٠١، على أساس المبادرة التي عرضها الرئيس الأميركي بيل كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠، اقترح الوزير شلومون بن عامي على الفلسطينيين ٩٥٪ من مساحة الأراضي (المحتلة) من العام ١٩٦٧ وسيادة فلسطينية في المسجد الأقصى، كما حدد بن عامي أعداد

(*) باحث كبير في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال ظهر في فصلية «عدكان إستراتيجي (المستجد الإستراتيجي)» الصادرة عن المعهد، العدد ١٨، ٢٠١٦. ترجمة خاصة لـ «المنشور» سعيد عياش.

موجز اقتصادي

بحث جديد: كلفة شراء بيت في إسرائيل أعلى بكثير من التقديرات القائمة

دل بحث جديد أجراه "مركز البناء الإسرائيلي" على أن كلفة شراء بيت في إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة، ارتفعت أكثر بكثير من كل التقديرات القائمة، بعد احتساب ارتفاع الفائدة على القروض السكنائية، التي نادرا ما يستطيع أحد التخلي عنها لدى توجيهه لشراء بيت.

ويقول البحث إن أسعار بيت متوسط من أربع غرف ارتفعت في السنوات الخمس الأخيرة، أي منذ العام ٢٠١١، بنسبة ٢٢٪، إلا أن ارتفاع الأسعار المستمر، جعل المدانين يزيدون عدد سنوات تسديد القرض، من معدل ١٦ عاما، الى ٢٨ عاما حاليا، وهذا جعل القسط الشهري يزيد بنسبة ١٠٠٪، بما في ذلك ارتفاع حجم القرض، بينما الفائدة البنكية على إجمالي القرض مع ارتفاع عدد سنوات التسديد، ارتفع حجمها بنسبة ٢٣٣٪.

ويشير البحث إلى أن أول من لفتت النظر إلى ضرورة احتساب كلفة البيت، وليس فقط السعر المباشر للبيت، كانت نائبة محافظة بنك إسرائيل نادين تراختنبرغ، التي تبين لها قبل عام أن الكلفة الإجمالية قد ارتفعت، من العام ٢٠١١ إلى العام الماضي ٢٠١٥، بنسبة ١٣٥٪، رغم أن معدل أسعار البيوت قد ارتفع بنسبة ٧٨٪، إلا أن البحث دقيق أكثر، ليبري أن الكلفة ارتفعت أكثر بكثير في العام الجاري ٢٠١٦.

وكانت أسعار البيوت قد بدأت في العام ٢٠٠٧ تسجل قفزات عالية جدا، وحسب التقديرات فإن أسعار البيوت ارتفعت في السنوات الثماني الماضية، بما يزيد عن ٤٠٪ بالمعدل، وعلى مستوى المناطق نرى أن العجوة كبيرة جدا، فمثلا أسعار البيوت في مدينة تل أبيب ومنطقتها الكبرى ارتفعت بما يزيد عن ٦٠٪، وكذا أيضا إيجارات البيوت، في حين أن أسعار البيوت في المدن والتجمعات السكنية البعيدة عن مركز البلاد، في الشمال والجنوب، قد ارتفعت بما بين ١٢٪ إلى ٢٠٪.

الفجوة بين رواتب الرجال والنساء تتسع

قال تقرير جديد إن معدل رواتب الرجال في إسرائيل ما تزال بعيدة عن معدل رواتب النساء، على الرغم من أن هذه القضية تتسار على مدى سنوات طويلة، وجرت محاولات لسد الفجوات، إلا أنه على أرض الواقع فإن الفجوات ما تزال قائمة في نفس المستوى المهني، ونفس مستويات المؤهلات، ويقول تقرير أخير إن معدل رواتب الرجال الأكاديميين أعلى بنسبة ٤٤٪ من معدل رواتب النساء الأكاديميات، وأنه كلما ارتفع المستوى العلمي ارتفعت الفجوات.

ويقول بحث أجرته شركة أبحاث، طلب من صحيفة "ذي ماركرز" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس"، إن معدل رواتب الرجال في قطاع العلوم الفنية والعام، يقل بنسبة ١٨٪ عن معدل رواتب النساء، وهو القطاع الوحيد الذي يشهد هذه الحال، فمعدل رواتب الرجال في العلوم الاجتماعية، يفوق معدل رواتب النساء بنسبة ٣٧٪، والفجوة في قطاع المساعدات الطبية أكثر من ١٠٠٪ لصالح الرجال، وفي قطاع إدارة الأعمال تزداد الفجوة إلى نسبة ٢٢٪، وفي قطاع التربية والتعليم والتأهيل المهني بلغت النسبة ٣٦٪، على الرغم من أن النساء في هذا القطاع هم الغالبية الساحقة من العاملين فيه. وفي الحقوق والجهاز القضائي ٥٤٪، وفي علوم الرياضيات ٦٧٪، وفي قطاع الهندسة والتخطيط المعماري ٧٣٪، وفي علم اللغات ٧٧٪، وكانت أكبر فجوة وجدها البحث في قطاع الطب، إذ وصلت إلى نسبة ٩٦٪ لصالح الرجال، وهي نسبة غير مسبوقه في أي من قطاعات العمل.

بنك "هيوغليم سيغلق ١٥٠٠ وظيفة خلال ٤ سنوات

أعلن بنك "هيوغليم" (العمال)، وهو البنك الإسرائيلي الأكبر، أنه توصل إلى اتفاق مع مرابئ البنوك في بنك إسرائيل المركزي، يقضي بإغلاق ١٥٠٠ وظيفة لديه خلال السنوات الأربع المقبلة، وهذا من أصل ١١ وظيفة قائمة حتى العام الجاري، في حين كان عدد الوظائف حتى نهاية العام ٢٠١٣ أكثر من ١٢٣ ألف وظيفة. ويأتي هذا في إطار مخطط سيسلم كل البنوك الإسرائيلية ويقضي بإغلاق ٢٥٠٠ وظيفة خلال السنوات الثلاث المقبلة، إلا أن التقارير الواردة من البنوك تشير إلى أن عدد الوظائف التي سيتم إغلاقها أكبر بكثير، وقد بينت سلسلة تقارير صدرت في الأشهر القليلة الماضية، أن البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى، تعتزم إغلاق ٢٥٠٠ وظيفة خلال السنوات الثلاث القريبة، بعد أن كان عدد العاملين فيها قد تقلص بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف، وهذا كله يعود إلى حوسبة خدمات الزبائن، إضافة إلى نقل الكثير من المعاملات عبر مواقع الانترنت للبنوك المختلفة.

ويشهد قطاع البنوك الإسرائيلي في السنوات الأخيرة عمليات تطوير للخدمات عبر الحاسوب، ويزداد تنوع الخدمات من حين إلى آخر ويعمل حاليا في البنوك الخمسة الكبرى حوالي ٤٤ ألف موظف، بدلا من ٤٧ ألف موظف تقريبا في العام ٢٠١٣.

وكان بنك ديسكونت، الثالث إسرائيليا من حيث حجمه، قد أعلن في شهر أيلول الماضي عزمه فصل أو إغلاق ٥٠٠ وظيفة، من أصل حوالي ٩ آلاف وظائف قائمة حاليا، خلال العامين المقبلين، وقال البنك في تقريره إنه إلى جانب إغلاق وظائف لعاملين بلغوا سن التقاعد، فإنه سيعرض على موظفين من عمر ٥٠ وحتى ٦٤ عاما، أن يخرجوا إلى تقاعد مبكر، مقابل تعويضات مضخمة تصل نسبتها إلى ٣٥٪ من تعويضاتهم الحقيقية.

قالت تقديرات جديدة للبنك المركزي الإسرائيلي إن التضخم "السليبي" أو البطيء سيستمر أيضا في العام المقبل ٢٠١٧، ولربما أنه سيبدأ في تسجيل ارتفاعات محدودة في النصف الثاني من العام، في حين قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي، إن التضخم في شهر تشرين الأول الماضي سجل ارتفاعا طفيفا بنسبة ٠٫٢٪، ومنذ مطلع العام الجاري بنسبة ٠٫٢٪، ومن ناحية أخرى أشارت عدة تقارير إلى مؤشرات أخرى للنمو الاقتصادي المتزايد، خلافا للتقديرات السابقة.

وحسب التقديرات، فإن التضخم المالي سيكون مع نهاية العام الجاري أقل بنسبة طفيفه عن صفر بالمئة، إنا لم تحصل مفاجآت، لأن وتيرة التضخم في الشهرين الآخرين من كل عام، تلامس الصفر وأقل.

وكان تقرير سابق قد أشار إلى أن مبيعات المواد الغذائية تراجعت في شهر تشرين الأول الماضي بنسبة ٥٫٤٪، على الرغم من أنه الشهر الذي تلاقت فيه ثلاثة أعياد يهودية، وامتدت المناسبات على مدى ثلاثة أسابيع. كما أعلنت شركات المواد الغذائية الأكبر في السوق الإسرائيلية عن تراجع حصتها من إجمالي المبيعات، إلى جانب تراجع المبيعات لكل، فقد بلغت نسبة مبيعات منتجات شركة الألبان "نوفو" من إجمالي المواد الغذائية ١٥٧٪، مقابل ١٦٠٪ في ذات الشهر من العام الماضي، كما أعلنت شركة "أوسم" الغذائية الكبرى عن تراجع طفيف في نسبة مبيعاتها من إجمالي المبيعات الغذائية.

التضخم البطيء مستمر

وتقول تقديرات بنك إسرائيل المركزي إن وتيرة التضخم البطيء وحتى "السليبي" ستستمر حتى منتصف العام المقبل ٢٠١٧ على الأقل، وأنه خلال السنوات الـ ١٢ المقبلة، سيرتفع التضخم بنسبة ٠٫٧٪ (أقل من ١٪) وهذا يعني من ناحية البنك، أن الفائدة البنكية التي تلامس الصفر (٠٫٠٪) قد تستمر لأمد أطول. وكان التعبير الأكبر عن هذه التوقعات، هو قرار البنك تخفيض عدد التقارير التي يصدرها سنويا حول الفائدة البنكية، من ١٢ تقريراً، بمعنى تقرير شهري ثابت، إلى ثمانية تقارير، نظرا لعدم توقع حدوث اهتزازات اقتصادية تقود إلى تعديل نسبة الفائدة، وكان بنك إسرائيل قد حدد منذ مطلع سنوات الألفين، أن التضخم في إسرائيل عليه أن يتراوح سنويا ما بين ١٪ إلى ٣٪، بينما المعدل في الدول المتطورة حول ٢٪.

والانخفاض في التضخم الحاصل في السنوات الثلاث الأخيرة، جاء بعد سنون من التضخم العالي، الذي تسجل بشكل خاص من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٣، إذ ارتفع التضخم في السنوات السبع هذه بنسبة إجمالية بلغت ٢١٪، بعد أن سجل التضخم في العام ٢٠٠٦ تراجعا، بفعل الازدهار الاقتصادي الذي كان حاصلا في ذلك العام، خلافا للاعتقاد بأن استمرار ٢٠٠٣، والناجم عن حالة ركود اقتصادي.

وحسب تقديرات صحيفة "كالكايسنت"، فإن التضخم في العام الجاري ٢٠١٦ سينتهي إما بنسبة صفر بالمئة، أو أن يتراجع بنسبة ٠٫٢٪، بذات نسبة التراجع في العام الماضي ٢٠١٥، في حين أن التضخم كان قد تراجع في العام ٢٠١٤ بنسبة ١٪. ويرى المحللون في الصحيفة أنه خلافا للاعتقاد بأن استمرار التضخم السليبي جيد للمواطنين، من ناحية أنه يقلل من كلفة المعيشة، إلا أن استمراره لفترة أطول يعكس حالة تباطؤ اقتصادي، قد تقود إلى تراجع في معدلات الرواتب ومدادخيل العائلة.

ورغم هذا، فقد ادعى تقرير الصحيفة ذاتها أن الشرائح الأكثر فقرا تحسنت القيمة الشرائية لمدادخلها بنسبة ١٫٨٪، خلال العامين الأخيرين، بينما النسبة لدى الشرائح المتوسطة بلغت ١٫٢٪، ويعود هذا التقدير إلى تراجع أسعار المواد الأساسية، التي تشكل مصروف النسبة الأعظم من مدادخيل الفقراء، وتراجع النسبة كلما زادت المدادخيل. وحسب التقرير ذاته، فإن أسعار المواد الغذائية الأساسية وحدها، انخفضت كلفتها للعائلات الفقيرة بنسبة ٢٣٪، مقابل ٢٦٪ للعائلات المتوسطة، و١٦٪ للعائلات الميسورة.

وهذه الحال انعكست أيضا في مجال السكن، بحسب تقرير "كالكايسنت"، إذ أن أسعار السكن وإيجار البيوت ارتفع على العائلات الفقيرة بنسبة ١٣٪، بينما لدى الشرائح المتوسطة بنسبة ٧٫١٪ والشرائح الميسورة ٧٫٧٪، وحسب تحليلات مكتب الإحصاء المركزي، فإن هذا يعود إلى حقيقة أن أسعار البيوت في أحياء وبلدات الفقراء تبقى أقل بكثير مما هي في أحياء وبلدات الميسورين.

مؤشرات ارتفاع النمو الاقتصادي

من جهة أخرى وعلى صعيد مؤشرات ارتفاع النمو الاقتصادي في الشهر الأخيرة، فقد قال تقرير جديد لسلطة الضرائب الإسرائيلية إن الارتفاع في الجباية مستمر، وقد ارتفعت مداخيل شهر تشرين الأول الماضي بنسبة ٤٫٢٪ عن مداخيل ذات الشهر من العام الماضي، وبلغت مداخيل الشهر

تقارير أخيرة:

ذروة غير مسبوقه في ابيع سيارات جديدة تتسبب بذروة اختناقات مرورية!

* ٢٥٩ ألف سيارة جديدة في الأشهر العشرة الأولى * الاختناقات المرورية تصل إلى حد الانفجار * ضرائب ورسوم تجديد رخص السيارات في إسرائيل الأعلى في العالم * عدد قتلى حوادث الطرق في ارتفاع مستمر ويعود إلى مستويات سنوات مضت *



ازدحام مروري في تل أبيب.

الشوارع، اعتقادا منهم بأنها ستقلص الاختناقات المرورية، ولكن هذا لن يكون، فهما شقوا شوارع، فإنها ستبقى مكتظة، وفي ذات الوقت ستزيد مشكلة إيقاف السيارات، واليوم بات واضحا للجميع أن حركة السير في منطقة تل أبيب الكبرى (منطقة غوش دان)، يجب أن تكون مرتكزة على المواصلات العامة.

ذروة الرسوم

في سياق متصل، أظهر تقرير جديد لمركز الأبحاث في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، أن رسوم تجديد رخصة السيارة في إسرائيل تصل إلى أربعة أضعاف المعدل العالمي، هذا عدا عن أن الضرائب المفروضة على وقود السيارات تعد من الأعلى، وكذلك الضرائب على السيارات الجديدة. وقد عرض التقرير الرسوم في إسرائيل، وفي عدد من الدول المتطورة، بالمعدل، بحسب القوة الشرائية في إسرائيل. وظهر أن رسوم تجديد سيارة خاصة يصل إلى ٩٨٤ شيكلا (٢٥٩ دولارا) بالمعدل لأن ترخيص السيارات مرتبط بحجم السيارة وقوة محركها وسنة إنتاجها، فالرسوم تتراوح ما بين ٢٠٠ شيكل إلى ١٦٠٠ شيكل سنويا؛ بينما المعدل في الدول التي استعرضها التقرير ٢٤٠ شيكلا (٦٣ دولارا)، وتهبط الرسوم في الولايات المتحدة الأميركية إلى مستوى ١٥ دولارا.

وبلغت رسوم تجديد رخص السيارات في العام ٢٠١٤، حوالي ٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٠٥ مليار دولار، وكان هذا ٨٪ من إجمالي جباية الرسوم الحكومية، التي دخلت إلى خزينة الضرائب قبل عامين.

ذروة في عددقتلى الحوادث

أظهرت تقارير منتصف الشهر الجاري أن عدد القتلى في حوادث الطرق في العام الجاري، سجل حتى الآن ارتفاعا بنسبة ٦٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٥، الذي هو أيضا استمر في تسجيل ارتفاع أعداد قتلى

إعداد: برهوم جرابسي

تقديرات بنك إسرائيل المركزي: التضخم البطيء سيستمر في العام المقبل!

* تقديرات: التضخم للعام الحالي سيكون "سلبيا" للعام الثالث على التوالي وهذه الحال ستستمر في ٢٠١٧

* مؤشرات النمو تتزايد وخاصة في قطاع الصادرات بينما يتواصل تسجيل فائض في خزينة الضرائب *

الماضي قرابة ٢٢ مليار شيكل، ومنذ مطلع العام ما يقارب ١٣٩ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٣ مليار دولار تقريبا.

وكانت وزارة المالية قد رفعت في شهر تموز الماضي تقديراتها لجباية الضرائب في العام الجاري إلى ما يزيد عن ٢٨٢ مليار شيكل، بزيادة ٦ مليارات شيكل عن التقدير الأول، إلا أنه حسب التقديرات، فإن جباية الضرائب في نهاية العام الجاري ستسجل فائضا ب ٦ مليارات شيكل عن التقدير الجديد، بمعنى ١٢ مليار شيكل عن التقديرات الأولى.

كذلك، وخلافا لكل التقديرات السابقة، فإن الصادرات واصلت ارتفاعها في الربع الثالث من العام الجاري، استمرارا للارتفاع الذي حصل في الربع الثاني، وبشكل خاص صادرات البضائع الصناعية، التي سجلت على مدى عامين تراجعات حادة نسبيا، إلا أن ارتفاع صادرات الخدمات كان يرفع إجمالي الصادرات إلى نسب ما بين ٤٪ وحتى ٥٪.

ويقول تقرير أخير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي إن إجمالي الصادرات سجل في الربع الثالث ارتفاعا بنسبة ٧٫١٪ بمعدل سنوي، وكان واضحا في التقرير ارتفاع صادرات الصناعات بنسبة ٦٫١٪، بينما صادرات التقنية العالية وحدها سجلت ارتفاعا بنسبة ٩٫٧٪.

كذلك دلت مؤشرات السياحة على ارتفاع محدود في الربع الثالث من العام الجاري، رغم التراجع الملحوظ في السياحة منذ مطلع العام، وقد قال تقرير لاتحاد الفنادق إن شهر أيلول، ورغم أنه لم تصدف فيه هذا العام أعياد يهودية، سجل ارتفاعا بنسبة ٥٪ في عدد ليالي المبيت في الفنادق، وبلغ ١٫٩ مليون ليلة، من بينها ٦٨١ ألف ليلة للسياح الأجانب، وهذا يعد ٣٦٪ من إجمالي ليالي المبيت. كما أن عدد ليالي مبيت السياحة الأجنبية سجل ارتفاعا بنسبة ٣٣٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٥، رغم أن كل الأعياد اليهودية كانت في شهر أيلول من العام الماضي (التقويم العبري القمري يؤدي إلى تغيرات في تواريخ الأعياد سنويا).

وحسب تقارير الصحافة الاقتصادية، فإن الارتفاع الحاد في ليالي المبيت في الفنادق الإسرائيلية في شهر أيلول، كان ناجما عن حملات خاصة أعلنتها الفنادق، ما دفع بالمزيد من السياح الأجانب للوصول إلى البلاد، وبشكل خاص السياحة الدينية.

ورغم ذلك، فإن البطالة سجلت في شهر أيلول الماضي ارتفاعا طفيفا، وبلغت ٤٫٩٪، مقابل ٤٫٧٪ في الشهر الذي سبق، آب، وحسب تقديرات مختصين فإن هذا الارتفاع ناجم عن طائلة "موسمية"، بعد انتهاء موسم الصيف.

حوادث الطرق، وفي المقابل، أظهر تقرير آخر أن ميزانية "سلطة الأمان على الطرق" قد انخفضت في غضون ثمانية أعوام بنسبة ٦٠٪.

وكانت إسرائيل قد سجلت في العقدين الأخيرين هبوطا حادا في أعداد القتلى قياسا بأعداد السكان، إلا أن الهبوط الحاد بشكل خاص وقع في عامين في السنوات التسع الأخيرة: الأول حينما هبط عدد القتلى في العام ٢٠٠٩ إلى ٣٤٦ قتيلًا، مقابل ٤٣٣ قتيلًا في العام الذي سبق- ٢٠٠٨، والثاني، حينما سجل عدد القتلى في العام ٢٠١٢ العدد الأقل مقارنة بعدد السكان وعدد السيارات في السنوات الـ ٦٩ الماضية، وبلغ ٢٩٠ قتيلًا، مقابل ٣٨٢ قتيلًا في العام الذي سبق ٢٠١١.

إلا أنه منذ ذلك الحين وحتى العام الجاري، فإن أعداد قتلى حوادث الطرق في ارتفاع مستمر، وينسب أعلى من نسب التكاثر السكاني، رغم تطور السيارات، بما فيها الأجهزة التحذيرية فيها، وقد بلغ عدد القتلى في العام ٢٠١٥ الماضي ٣٥٦ قتيلًا، فيما بلغ عدد القتلى منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الماضي حوالي ٣٣٠ قتيلًا، وهذا يعكس ارتفاعا بنسبة ٦٪ عما كان في الفترة ذاتها. وفي المقابل، فإن تقريرًا داخليًا في وزارة المواصلات أظهر نوعًا من الفشل في إدارة "سلطة الأمان على الطرق"، التي أقيمت قبل تسع سنوات، بهدف تركيز نشاطات الوزارات المختلفة، التي لها علاقة بقضية المواصلات، مثل وزارة المواصلات ووزارة "الأمن الداخلي" (الشرطة)، ووزارتَي التعليم والثقافة وغيرها. وتبين من التقرير أيضا، أن ميزانية هدم السلطة قد انهارت في غضون ثماني سنوات بنسبة ٦٠٪، من ٥٤٩ مليون شيكل في العام ٢٠٠٨، إلى ١٣٢ مليون شيكل في العام ٢٠١٥، ويتضح أنه لا توجد ميزانية محددة وواضحة سنويا، بل تستند السلطة على ميزانية حد أدنى، ومن ثم تتلقى سنويا ميزانيات من اللاتخططي والفائض في الوزارات المختلفة، وأعلنت وزارة المواصلات أنها بصدد إقامة لجنة فحص لعمل السلطة، التي اضطرت لتغيير خمس مديرين عامين لها في غضون تسع سنوات.

هل ثمة يمين نزيه وعقلاني في إسرائيل؟

«اليمين النزيه هو الذي يفهم جيدا أن الديمقراطية الجوهرية ليست حكم الأغلبية فقط وإنما أيضا، وبشكل أساس في بعض الأحيان، حماية الحقوق الأساسية الدستورية للأقلية ولل فرد. وفي هذا السياق يمكن التساؤل باستغراب: كيف تتماشى رؤية اليمين الإسرائيلي الليبرالي مع الرغبة في مواصلة السيطرة العسكرية التي تدوس حقوق الإنسان الأساسية على حياة ملايين الفلسطينيين مسلوبي المواطنة ومسلوبي الحق في إقامة دولة وطنية خاصة بهم؟»

بقلم: دانييل حلاي (*)

في تشرين الأول ١٩٩٥ جرت المظاهرة إياها في «ميدان صهيون» في قلب مدينة القدس. وحتى لو حاولوا إعادة صياغة الذاكرة التاريخية البائسة، وحتى لو أرادوا التمثيل عليهم بتخصص يتفرد به فنانون التزيير، على شاكلة تنتباهو وترامب، وحتى لو حاولوا تمويه الحقائق وطمسها بأية وسيلة، إلا أنه لا مهرب من نهاية الأمر من مواجهة الحقيقة المرة: في تلك المظاهرة، شارك أيضا متظاهرون دعوا، صراحة وجهارا، إلى قتل (إسحاق رابين.

مقابل منصة الوجهاء، وقف آلاف المتظاهرين القلقين حقا، كانوا يخشون العمليات التفجيرية التي ضربت مدن دولة إسرائيل مرات عديدة منذ نيسان ١٩٩٤، وكانوا يخشون انسحاب إسرائيليا من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما كانوا مروعين من مجرد التفكير بقيام دولة فلسطينية مستقبليّة. كانت تلك مخاوف إنسانية، وكان الخوف مفهوما وكان الاحتجاج عميقا وحقيقيا. ومجرد تنظيم المظاهرة كان عملا شرعيا. فقد شعر اليمين الإسرائيلي بأن الأرض تهتز تحت أقدامه، فالاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بدرجة معينة (رغم أن الحديث لم يكن صريحا عن قيام دولة فلسطينية) في أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية كان ينطوي على صدام حاد وقوي مع مرجآت أساسية عميقة في هوية أشخاص كثيرين.

غير أن جزءا غير قليل منهم كان يصرخ جهارا: «بالروح بالدم، سنطرد رابين»، «رابيين خائن» و«الموت لرابيين». هكذا بصراحة وبساطة، بوضوح وحزم، ومع كل الاحترام لرغبتنا في التذكري والتلوي وطرح تفسيرات استعاريّة، ليس ثمة هنا أي مجال للتفسير؛ كان ثمة متظاهرون في «ميدان صهيون» دعوا، بصريح العبارة، إلى قتل رئيس الحكومة (السابق) إسحاق رابين.

نعم، كان البعض منهم يعتم الطائقات الدينية. لكن كلا. ليس التيار الديني الصهيوني كله هو الذي قتل رابين. هذا مجاف للحقيقة كثيرا. بعضهم تأثر بأقوال حاخامين كانت تنضج كراهية قومية وتعصبا دينيا، بينما معظم الحاخامين لم يكونوا يحرصون على المنس برايين. لكن بعضهم، يا لهول، تداول مسألة «حكم المسلم» و«حكم المفار» بجدية مذهلة يستعصي سبر أغوارها [«حكم المسلم»/ «دين موسير»، هو مصطلح من الشريعة اليهودية مصدره «التلود» يشكل فتوى تبني قتل من يتسبب بتسليم شخص يهودي أو يمتلك يهودية إلى طرف غير يهودي. و«حكم المفار»/ «دين روديف» مصطلح من الشريعة اليهودية مصدره «التلود» يشكل فتوى تبني قتل شخص يتأمر على، أو يخن، شخصا آخر أو يعرض حياته لخطر محقق]. ويبدو أن بعض هؤلاء قد أصدر فتاوى دينية تبني، صراحة، إهدار دم رئيس الحكومة وزير الدفاع. كان بعضهم من المتدينين، فيما كان آخرون من العلمانيين.

بعد فترة قصيرة، نظم في قلب تل أبيب اجتماع شعبي تأييدا للحكومة رابين - بيريس تحت عنوان: «نعم للسلام، لا للعنف». وقد تحدث فيه رابين وقال، بوضوح، إن العنف والتخريب يؤديان إلى تآكل أسس الديمقراطية وركائزها. لم يكن يعرف كم كان صادقا. ففي المساء ذاته تم اغتياله. وتحديدا في العاشرة إلا ربعا من مساء السبت، الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٥، تزلزلت الأرض، ليس في إسرائيل وحدها فقط، العالم بأسره أصيب بالصدمة. وبعد ست سنوات على ذلك، كت في ناد ليبي في باريس وتحدثت إلى شابة من دولة أفريقية ثائية، وحين عرفت أنني من إسرائيل، قالت لي على الفور: لا يمكن أن تصنق كم بكيت عندما قُتل رابين. وصدقتا.

وعودة إلى «ميدان صهيون» في القدس: على منصة الخطباء، اصطف قادة اليمين الإسرائيلي، كانوا قلقين. أرادوا إحداث انقلاب في السلطة. قرأوا استطلاعات الرأي العام وادركوا جيدا أن الجمهور الإسرائيلي الذي أيد اتفاقيات أوسلو، بأغلبية، قد بدأ بالانحطاف يمينا على خلفية العمليات التفجيرية التي ضربت البلاد (للتذكير، وقعت هذه العمليات بعد المجزرة التي نفذها باروخ غولشتاين في قلب الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط ١٩٩٤) بعض استطلاعات الرأي بيئت أن نتباهو يتفوق، بأغلبية ضئيلة، على رابين. وبدأ رئيس المعارضة الشاب، ابن الـ ٤٦ عاما، يشتم الرأفة الانقلاب المحتمل. بنظرة إلى الوراء، يبدو أن هذه الراحمة قد دفعته إلى التصرف بصورة هوجاء، دونما قيود.

من على منصة الخطباء، كان بالإمكان سماع الأصوات ورؤية المشاهد، على نحو واضح تماما. ليس مؤكدا أن جميع الخطباء انتبهوا إلى صورة رابين بزّي ضابط نازي، والتي زُعت بين الجمهور (كان الأمر، كما يبدو، بمبادرة أو بتشجيع على الأقل من عميل «جهاز الأمن العام» - الشاباك - إيفيشاي ريفي، الذي تم زعه في بعض خلايا اليمين المتطرف التي نفذت اعتداءات عنيفة ضد الفلسطينيين). وليس مؤكدا أن هؤلاء قد سمعوا كل الشتائم أو التهديدات التخريبية التي تعالت من بين الجمهور. ولكن لم يكن من الممكن تقويت الصرخات الهستيرية، المتواترة والجماهيرية «بالدم والنار سنطرد رابين»، «رابيين خائن» و«الموت لرابيين» وعدم التقاطها. قادة اليمين النزيه غادروا منصة الخطباء؛ رؤوفين ريفلين، د. بنيامين زئيف بيغن ودافيد ليفي. أولئك الذين بقوا على المنصة ولم يحركوا ساكنا للجم صرخات التخريض سيدكرهم التاريخ بالخرّيب أباد الدهر: المرحومان أريئيل شارون ورحبعام زئيفي والمفتصب موشيه كنياس. ونعم بنيامين نتنياهو أيضا.

ما هو اليمين النزيه؟

هل يستطيع المعسكر الاشتراكي - الديمقراطي الأخذ في الانكماش في إسرائيل تحديد معسكر يميني نزيه، عبر بخار التخريب العلني والصريح المتصاعد من ديوان رئيس الحكومة - ضد المواطنين العرب الذين يتدفقون في الباصات، ومنظمات حقوق الإنسان التي تجرّو على تذكرينا بالديكتاتورية العسكرية القاسية تجاه ملايين الفلسطينيين في الضفة، ومدير منظمة «بتسليم» الذي تجرّأ على مطالبة شعوب العالم بمساعدة إسرائيل والفلسطينيين على إنهاء لعنة السيطرة العسكرية في الضفة، وأوساط في الإعلام تتجرّأ على نقد نتنياهو وكذلك أوساط سياسية مختلفة من الوسط واليسار الإسرائيلييين تتجرّأ على تحدي سلطة القيصر من قيسارية [نتنياهو؟ هل يستطيع المعسكر المدني الذي يعتقد بأن الحكم العسكري



«العنوان» على «اليوزة» اليهود يحبون اليهود».

الاسرائيلي في الضفة الغربية هو كارثة، انطلاقا من تقديسه مبادئ الديمقراطية الليبرالية - وهو معسكر أخذ في التقلص والانكماش في إسرائيل - العتور على حلفاء له لحوار ثاقب، لكن نزيه، في الجانب الآخر من الخارطة السياسية - الحزبية؟ أم كتب علينا العيش في واقع يتراوح بين التخريب الصادر عن قطاع المتناقمين المتملقين المثبرين للشقفة السائرين خلف نتنياهو، من شاكلة (دافيد) بيتان (اميري) ريفغ (وأوفير) أكونيس وبين التخريب المباشر والصريح من قبل نتنياهو نفسه؟ أي في واقع يتراوح بين الانقضاض الشخصي على صحافيين ارتكبوا الخطيئة الفظيعة بانتقاد القيصر وبين التخريب الموجه ضد منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن لنا جميعا (بصرف النظر عن آرائنا السياسية، الاعتقال الإداري بحق ناشط من اليمين المتطرف مرفوض ليس أقل من الاعتقال الإداري بحق مواطن فلسطيني، الفارق، بالطبع، هو أن الأمر بالنسبة للفلسطينيين يمثل نهجا روتينيا كجزء من نظام القمع والاضطهاد العسكري، ولذا نجد في أية لحظة عينية مئات، وأحيانا آلاف، الفلسطينيين المضطهدين للاعتقال الإداري من دون أن يحظوا بإجراءات قانونية منصفة في إطار القانون الجنائي ومن دون أن يعرفوا، أصلا، حقيقة التهمة الموجهة إليهم، بينما هي اعتقالات إدارية محددة، عينية وتادرة جدا بالنسبة لنشطاء اليمين المتطرف).

الجواب يبقى إيجابيا، في رأيي، على الرغم مما يخيم عليه من علامات استفهام مثيرة للقلق. فثمة يمين نزيه ومنصف في إسرائيل، وثمة يمين نزيه ومنصف في دول ديمقراطية أخرى أيضا. اليمين النزيه هو يمين قومي - ليبرالي، وتمثل حركة الليكود بحسب التعريف - رغم أنه يبدو ككتلة سخيقة في عهد نتنياهو - «حركة قومية - ليبرالية»، أي هي معسكر يولي أهمية قصوى لتقرير مصير القومية اليهودية في إطار دولة قومية يهودية» تتمتع برموز السلطة اليهودية: علم الدولة، شعاع الدولة، التقويم العبري، اللغة العبرية كلفة مركزية، اسم البرلمان (كنيست)، اسم العملة الرسمية (شكيل) ومضامين جهاز التعليم التي تتمحور حول التاريخ اليهودي والإسرائيلي، إلى جانب التزام صريح بمساواة المواطنين العرب في الحقوق السياسية.

ليس كم صدقة، إذن، أن تعارض حركة «حيروت» برئاسة مناحيم بيغن نظام الحكم العسكري الذي فرضته حكومة «مباي» على حياة الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل حتى العام ١٩٦٦. وقد عارض بيغن نظام الحكم العسكري حتى خلال العام ١٩٤٧، أي في المرحلة التي فحقت فيها حدة معارك «حرب الاستقلال» [حرب ١٩٤٨] وقبل أن تخمد تماما ونهائيا، ثم كان بعد «حرب الاستقلال» من قادة الخط الديمقراطي - الليبرالي الذي عارض، بشدة، تقليص حقوق أساسية للمواطنين العرب، مثل حرية الحركة والتنقل وحرية التظاهر.

كما عارض بيغن، أيضا، بكل قوته وطول فترة طويلة، استخدام الاعتقالات الإدارية في داخل دولة إسرائيل. ونظرا لأن عددا من أعضاء حركة «حيروت» قد تعرضوا للسجن دون محاكمات، بأوامر اعتقال إداري غداة قيام الدولة، فقد شعر بيغن بصورة شخصية بمدى عسف حكم الأغلبية ومدى السهولة التي يستطيع فيها هذا الحكم دوس حقوق الأقلية والفررد. اليمين النزيه هو اليمين الذي يفهم جيدا أن الديمقراطية الجوهرية ليست حكم الأغلبية فقط (حكم الأغلبية هو ليس غير تعبير عن الديمقراطية الشكلية الضيقة) وإنما هي أيضا، وبشكل أساسي في بعض الأحيان، حماية الحقوق الأساسية الدستورية للأقلية ولل فرد.

وفي هذا السياق، يمكن التساؤل باستغراب: كيف تتماشى رؤية اليمين الليبرالي النزيه مع الرغبة في مواصلة السيطرة العسكرية، التي تدوس حقوق الإنسان الأساسية، على حياة ملايين الفلسطينيين مسلوبي المواطنة ومسلوبي الحق في إقامة دولة وطنية خاصة بهم في الضفة الغربية وغزة. منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم؟ إنه تناقض داخلي صارخ ومخزن في عقيدة أعضاء اليمين الليبرالي النزيه: فمن جهة، هم يعارضون عسف الأغلبية حيال الأقلية ويحاربون من أجل تصمين حقوق الأقلية والفررد في وجه تعديبات الأغلبية وحكمها، لكن هذا يسري في داخل دولة إسرائيل فقط. وهذا هو منبع النقد الشديد الذي توجهه بقايا اليمين الليبرالي إلى نهج بنيامين نتنياهو الأزعن والأهوج (الحديث يدور اليوم، بصورة أساسية، عن رئيس الدولة رؤوفين

ريفلين وعضو الكنيست بيني بيغن، فيما كان يشمل في السابق، أيضا، الوزيرين السابقين ميخائيل إيتان ودان مريدور وإلى حد ما الوزير دافيد ليفي أيضا). لكنهم، من جهة أخرى، يلودون بالصمت المطبق حيال الادعاء الذي يطرحه اليسار بشأن عدم القدرة على الاحتفاظ بنظام ديمقراطي معقول وحمايته طالما بقي يصون حقوق الإنسان والمواطن في داخل حدود دولة إسرائيل السيادة، من ناحية، فيما يعمق الديكتاتورية العسكرية الصارمة التي تحمل بعض علامات الفصل العنصري (الأبارتهويد) بين مئات آلاف المستوطنين الإسرائيليين وملايين الرعايا الفلسطينيين في الضفة الغربية، من ناحية ثانية.

يتصدى بعض ممثلي اليمين الليبرالي لهذه الانتقادات الموجهة إليهم من جانب اليسار: بيني بيغن، على سبيل المثال، يؤكد أهمية الحكم الذاتي الذي ينبغي منحه للفلسطينيين في الضفة الغربية («عرب يهودا والسامرة»، حسب تعبيره). لكن هذا كلام فارغ في رأيي، ليس من الواضح أن أي حكم ذاتي يتحدث شخص عارض، بشدة، اتفاقيات أوسلو (وهي اتفاقيات إشكالية جدا في نظري) التي منحت جزءا من الفلسطينيين في الضفة الغربية حكما ذاتيا جزئيا، منقوصا، إشكاليا ومجزّأ في مساحات متقطعة على طول أجزاء من الضفة الغربية.

يبدو أنه بالرغم من نزاهته المعهودة، استقامته الشخصية ورغبته الصادقة في ضمان حقوق الإنسان والمواطن لجميع مواطني دولة إسرائيل السيادة، يجد، د. بيغن صعوبة في الاعتراف بالحقيقة المرة التي مفادها أن منظوره بشأن استمرار سيطرة دولة إسرائيل على الضفة الغربية من دون منح الفلسطينيين المواطنة الإسرائيلية يعني، في المحصلة، مواصلة سلب ملايين الفلسطينيين حقوق الإنسان الأساسية، من خلال ديكتاتورية عسكرية صارمة. وهي حقيقة تحوّل الجيش الإسرائيلي، على مدى خمسين عاما، وبالضرورة، إلى «جيش دفاع» إلى جيش احتلال يعاني من تدمير أخلاقي متعدد الأشكال والجوانب.

ولا يتطرق د. بيغن، أيضا، إلى حقيقة أن استمرار الديكتاتورية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية - رغم وجود حكم ذاتي لجزء من الفلسطينيين في جوانب معينة، تحت حكم السلطة الفلسطينية الضعيف، الجزّأ ومهدوم التواصل الجغرافي - يعني، أيضا، تعميق وتكريس الواقع ذي المميزات الأبارتهويدية، بيغن الابن يؤيد، مثل أبيه، تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. ومعنى هذا، كما هو معروف، مئات آلاف من المستوطنين اليهود الذين يتمتعون بحقوق الإنسان والمواطن التي تضمنها لهم الديمقراطية الإسرائيلية، بينما إلى جانبهم ملايين الرعايا الفلسطينيين الخاضعين للديكتاتورية العسكرية الإسرائيلية (نعم، هناك جوانب معينة وجزئية من الحكم الذاتي التي لا ينبغي الاستهانة بها، لكنها لا تنطوي على مكانة مدنية وعلى ضمان حقوق المواطن الكاملة).

خلافًا لبينغ الابن، يخطو رئيس الدولة ريفلين وزير الدفاع السابق موشيه أرنس خطوة أخرى إضافية، فقد دلت بعض تصريحاتها في الماضي على أنها يدعو إلى ضم الضفة الغربية وعلى استعدادها المستقبلي لمنح الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية حقوق مواطنة متساوية، ورؤيتهما هذه قد تتساقق، إذن، مع رؤية بعض أوساط اليسار غير الصهيوني بشأن دولة مواطنة ديمقراطية واحدة، إسرائيلية فلسطينية، من البحر إلى النهر. ولكن، خلافا لهؤلاء من اليسار غير الصهيوني، لم يفصح ريفلين أو أرنس، بصورة واضحة، صريحة، منهجية وحازمة، عما إذا كان مقصدهما الحقيقي هو منح الفلسطينيين في الضفة الغربية، دون أي قيد أو شرط، كامل حقوق المواطنة المتوفرة لجميع المواطنين الإسرائيلييين. وأي تصريح لا يكون واضحا وصريحا وحازما في هذا السياق، يكون معناه العملي الحقيقي مواصلة تكريس وتخليد نظام يحمل بعض مميزات الأبارتهويد (رغم كونه، بالتأكيد، أقل صرامة ووطأة من نظام الأبارتهويد الفظيع في جنوب أفريقيا، والذي كان ينطوي في بعض الأحيان على مميزات شبه نازية).

في مقابل هؤلاء، هناك ممثلون عن اليمين الليبرالي هجروا فكرة أرض إسرائيل الكاملة. هؤلاء يؤيدون، صراحة، إقامة دولة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية إلى جانب الدولة القومية اليهودية (الملتزمة، من طرفهم، بمنح مواطنتها العرب حقوق المواطنة الكاملة، دون تحفظ). أبرز هؤلاء، بالطبع، هو الوزير السابق ميخائيل إيتان، الذي صاغ في السابق

وثيقة مشتركة مع د. يوسي بيلين بهذه الروح وعبر عن تأييده الصريح لإقامة دولة فلسطينية، في الماضي غير البعيد. ومن هؤلاء، أيضا، وزير المالية والعدل والاستخبارات السابق دان مريدور الذي شارك حتى، برفقة إيهود باراك، في المفاوضات التي منيت بالفشل مع ياسر عرفات، في تموز ٢٠٠٠. ومنهم، أيضا، شخصية ولدت لأبوين مشهورين من أعضاء «إيتسل» (الإرغون - «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل»)، ترعرت في الليكود، وأصبحت وزيرة عن هذا الحزب، وانتقلت إلى «كديما»، وأقامت حزب «الحركة» («هنتوعا») واحتلت اليوم موقعا قياديا في تحالف «المعسكر الصهيوني»، لكنها ليست عضوا في حزب «العمل» تسيبي ليفني. ويجدر بنا أن نضيف إلى هؤلاء، أيضا، الوزير وعضو الكنيست السابق مئير شطريت.

اليمين الليبرالي النزيه: الإرهاف والشرقيون

اليمين الليبرالي النزيه يفهم جيدا، أيضا، أنه من غير الممكن ترك الطبقات المستضعفة تحت رحمة صدقات الخصخصة المحمومة، وعلى العكس التام من التوجه الوحشي والمدمر الذي يتبناه نتنياهو ونفتالي بينيت وأبيتل شاكيد في هذا الشأن، فقد تحدث كل من الوزير السابق دافيد ليفي (هو بوجه خاص)، الرئيس ريفلين، الوزير السابق إيتان، الوزير السابق موشيه بعلون والوزير السابق دان مريدور، مرات عديدة، عن ضرورة الدمج بين مبادئ الاقتصاد الحر والحاجة إلى تأمين قاعدة للرفاه الاجتماعي لكل مواطن في الدولة.

والصحيح أن العقيدة الشهيرة لمؤسس اليمين الإسرائيلي، زئيف جابوتنسكي، كانت تحمل في طياتها اعترافا صريحا بواجب الدولة في ضمان حقوق أساسية، في المجال الاجتماعي وفي متطلبات الحد الأدنى من العيش الإنساني، لكل مواطن. وإلى جانب كلامه الصريح عن مساواة الحقوق الديمقراطية التي ينبغي ضمانها لكل مواطن عربي في الدولة اليهودية المستقبليّة، أدرك جابوتنسكي أن الاقتصاد الحر ليس بمثابة غايبة البقاء فيها للقبوي، بينما يرمي الضعيف في الشارع. وقد تحدث جابوتنسكي، بوضوح تام، عن واجب الدولة في توفير رفاهية أساسية لكل مواطن. ويبدو هذا ضربا من الخيال في دولة نتنياهو التي ليس ممكنا فيها حتى الحلم بتوفير شقة سكن بدون الدين تزيين أو بدون جدة تورث شقة للسكن، لكن عقيدة اليمين الليبرالي لم تتضمن توجهها وحشيا يستغل فيه القوي الضعيف ويذل فيها الغني الفقير. ثمة في الليكود، أحيانا، مخلفات لهذه الروح. إنهم قلائل، حقا، لكن يجدر التذكير بهم: الوزيرة غيلا غمليئيل ... نعم، بيني بيغن، مرة أخرى.

ونقطة أخرى أخيرة عن اليمين النزيه: رغم الجوانب الديماغوغية الكثيرة التي ميّزته، ورغم فشل رئيس الحكومة مناحيم بيغن، بمعان كثيرة، في توفير حياة أفضل وأكثر كرامة لمئات الآلاف من الإسرائيليين ذوي الأصول المشرقية الذين منحوه أصواتهم، إلا أنه من الجدير التنويه بأنه قد فتح أبواب حزبه لمئات الشبان الشرقيين الموهوبين من بلدات التطوير ومن الأحياء الفقيرة، ونفى مشاعر الفخر والتعاضد بين مئات الآلاف من الذين لاقوا معاملة مذلة، بل مخزية أحيانا، من جانب حزب «مباي» وأحسن دمج قادة شرقيين احتلوا مواقع قيادية أمامية في الليكود.

نذكر من هؤلاء دافيد ليفي، مئير شطريت، موشيه كنياس (الذي تبين فيما بعد أنه مفتصب خسيس) في عهد مناحيم بيغن وإسحاق شمير، ثم إسحاق مردخاي (الذي أدين لاحقا، هو أيضا، بارتكاب مخالفات جنسية، رغم أن الاعتصام لم يكن من بينها) وشاول مور في حكومة نتنياهو الأولى، ثم سليفان سالوم في حكومة أريئيل شارون (شالوم استقال بسبب شبهات بارتكاب مخالفات جنسية، لكنه لم يقدم إلى المحاكمة في نهاية الأمر)، غيلا غمليئيل الموهوبة والبارزة في حكومة نتنياهو الحالية، ميرير ريفغ (رغم أنها، في رأيي، قائدة عنيفة، قومية، بل عنصرية، لا تستخدم النضال الشرقي وإنما تهتم، أساسا، بنفسها وبمصطلحاتها الشخصية من خلال الترويج للرئيس امراكر القوة برئاسة بنيامين نتنياهو) ومجموعة من رؤساء البلديات الشرقيين المثليين عن الليكود - هؤلاء، جميعا، يجسدون فكرة أن اليمين الإسرائيلي استطاع، غير مرة، دمج قادة شرقيين، ناجحين أو غير ناجحين، تزيينهم أو غير تزيينهم، عدوانيين وقومجيين أو معتدلين نوعا ما، من خلال توفيره مساحة للتغيير الاجتماعي (لكن المحدود جدا في المحصلة)، كما يعبرون عن تشكيلة الأصوات الشرقية التي تم إقصاؤها إبان حكم «مباي».

من الواضح أن هذا كله لا يغير شيئا من حقيقة أن السياسة الاقتصادية التي قادها نتنياهو خلال جزء كبير من العقدين الأخيرين قد عمقت معاناة كثيرين من الإسرائيليين، في مقدمتهم أولئك من الطبقات المستضعفة، وبينهم شرقيون كثيرون جدا. في هذه الأيام المظلمة، بالذات، والتي يخلق فيها قادة عادية يؤسسون دعابتهم على التخريب الضخ ضد المهاجرين، الأقليات، القوى الليبرالية، وسائل الإعلام (التخريب، خلافا للنقد المحق تجاه قطاعات من وسائل الإعلام) ومنظمات حقوق الإنسان والمواطن - على غرار دونالد ترامب في الولايات المتحدة، رجب طيب أردوغان في تركيا، فلاديمير بوتين الذي أعاد روسيا لتكون ديكتاتورية في كل شيء تقريبا، مارين لوبان الخطيرة في فرنسا، خيرت فيلدرز الصاعد بقوة في هولندا، سيلفيو برلسكوني الذي أصبح ماضيا في إيطاليا لكنه خلف وراءه تصدعات عميقة، وبنيامين نتنياهو في إسرائيل بالطبع - في هذه الأيام القاسية بالذات، يجدر بنا أن نتذكر أن المعسكر الاشتراكي - الديمقراطي، وإلى جانبه المعسكر الليبرالي - الديمقراطي، فلزمان وقادران على إجراء حوار (بل تعاون في بعض الأحيان) مع قوى ليبرالية عميقة موجودة في أوساط اليمين.

صحيح أن هذه القوى أخذت في التناقص والتراجع في دولة إسرائيل وأن الليكود يبدو اليوم حزبا يمينيا قوميا يحمل مميزات سابقة للفاشية. ولكن ينبغي أن نتذكر أن خط الصدع الذي يقيمه نتنياهو ليس بين يمين ويسار، بل بين من ينتجون حالة التخويف والمطاردة الشمولية، التي تستمد إبداعاتها من أنظمة فاشية غابرة ومن أنظمة شيوعية سالفة، وبين من يريدون إجراء نقاش ديمقراطي، تعددي ومتعدد الأصوات، من خلال الحرص على صون حقوق الإنسان والمواطن لنا جميعا، وثمة عدد غير قليل من مؤيدي اليمين يعتبرون شركاء لهذا التوجه.

(*) محام إسرائيلي متخصص في القانون الجنائي، نشر هذا المقال على موقع «هوكنتس»// «السعة» الإسرائيلي بالعبرية يوم ١٦ تشرين الثاني الجاري. ترجمة خاصة: سليم سلامة.

دراسة جديدة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

تحذير من مغبة عواقب وخيمة لخرق الحكومة الإسرائيلية "التوازن" بين الإقصاء السياسي للأقلية العربية ودمجها الاقتصادي!

الدراسة تحذر الحكومة الإسرائيلية أيضا من تبعات تزايد كمية القوانين العنصرية والمعادية للعرب واستهداف الحركات السياسية للأقلية العربية الفلسطينية، في موازاة الامتناع عن إخراج خطط اقتصادية للمجتمع العربي إلى حيز التنفيذ



مظاهرة يوم الأرض الأخير- آذار ٢٠١٦

كثير من مشاريع دمج العرب بالاقتصاد الإسرائيلي. لذلك رأت الدراسة أن "انعدام التوازن بين هذين التوجهين يعني تقويض أسس نموذج السياسة المركب، وقد ينتهي بانهاره المطلق". ولفتت الدراسة نظر صناع القرار الإسرائيليين إلى أن "الفجوات التي ظهرت في دول عربية مجاورة بين اتجاهات النمو الاقتصادي وانعدام المشاركة السياسية أدت إلى ثورات، وينبغي الاقتراف أن تصعيد خطوات الإقصاء، من دون إنشاء عامل مضاد إيجابي، قد يسرع توجهات الاختلاف لدى الأقلية العربية وحتى أنه يمكن أن يدفعها نحو الحائط، في ظل غياب ملامم لتحقيق الذات".

بناء على هذه الرؤية، دعت الدراسة الحكومة الإسرائيلية إلى "تسريع جهود الاندماج الاقتصادي للوسط العربي، وفي هذا الإطار إخراج خطط المساعدات الاقتصادية للمجتمع العربي التي جرى إقرارها مؤخرا إلى حيز التنفيذ، وذلك بواسطة سلسلة من المشاريع".

وكانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو قد صادقت مؤخرا على خطة خماسية للمجتمع العربي في إسرائيل بحجم ١٢ مليار شيكل، لكنها تراجعت عن دفعها ولم تشملها ميزانية العامين المقبلين، بادعاء أنه يجب تنظيف المدن والبلدات العربية من السلاح غير المرخص، لكن الدراسة رأت أن هذا التوجه الحكومة هو "خطوة خاطئة، لأنها لا توفر بدلا لإقصاء الوسط العربي من الحقل الثقافي - السياسي، ومن الناحية العملية، فإن اشتراطا كهذا يمس بجذلية السياسة الحكومية، ويخلق التوازن بين عنصريها، خاصة وأن خطط مساعدات اقتصادية سابقة للوسط العربي لم تخرج إلى حيز التنفيذ".

كذلك دعت الدراسة إلى "القيام بحوار مع جهات في المجتمع العربي من أجل منع الانطواء من تفكيك كامل لنسيج الاتصال بين هذا المجتمع والمجتمع اليهودي في الدولة، وخلق وضع أشبه بان يكون نوعا من "التعايش".

لها هوية قومية - جماعية بصورة ذكية وبواسطة رافعة اجتماعية. ورافعة كهذه، تستند إلى تعزيز القوة الداخلية، ستمنع الأقلية العربية الأدوات من أجل مطالبة الدولة في مرحلة ما بالاعتراف بمطالبها وحقوقها، بحزم متزايد، لدرجة المطالبة بتغيير بنية النظام والأساس الدستوري للدولة. فهذا نموذج اجتماعي يعكس عمليا نمودجا انفصاليا".

توصية: الحفاظ على "توازن" بين الإقصاء والدمج
في الختام، اقترحت الدراسة توصيات "لا تتناقض مع أنماط السياسة المتبعة اليوم من جانب حكومة إسرائيل، إنما على العكس، ونقطة البداية لما ينبغي تنفيذه هو السياسة المتبعة اليوم"، معتبرة أن "هذه السياسة المتبعة ليست غير معقولة... وليس مفاجئا أن سياسة حكومة الوسط - يسار برئاسة إيهود أولمرت وحزب 'كديما' تجاه الأقلية العربية بعد نشر وثائق الرؤى المستقبلية، التي استندت إلى فكرة الاحتواء الاقتصادي من خلال منع النقاش حول مطالب قومية، استخدمت كأساس صلب للسياسة التي تبنتها بعدها حكومة اليمين لحزب 'الليكود'. برئاسة بنيامين نتنياهو". ورات الدراسة بسياسة الإقصاء السياسي والاحتواء الاقتصادي تجاه الأقلية العربية أنها تشكل "نقطة الانطلاق لمناقشة الالتقاء بينها وبين السيناريو، الذي بموجبه يسير الوسط العربي باتجاه تبني إستراتيجية مقاومة جديدة، تستند على انطواء اجتماعي، والسؤال هو كيف ستتمكن إسرائيل من اتباع سياسة تمكنها من العيش مع إستراتيجية مقاومة اجتماعية للوسط العربي من جهة، وتسمح لها بمراقبة وأشارت الدراسة إلى أن مجهود الحكومة الإسرائيلية من أجل إقصاء الأقلية العربية سياسيا، في السنوات الأخيرة ومن خلال سنن قوانين وطرح مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للعرب وإخراج الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي عن القانون وطرح قانون إقصاء الدواب العرب في الكنيسيت، كان أكبر

وهذا تمسك بأداء المؤسسة السائد منذ قيام الدولة، أي تقليص الانشغال بشؤون الأقلية العربية كتعبير عن مكانتها المتدنية في سلم الأولويات القومي (الإسرائيلي)".

خامسا: "مشروع المقاومة ينقل عمليا مشروع تاهيل المجتمع العربي من الدولة والمؤسسة الإسرائيلية إلى أيدي الأقلية العربية نفسها. وهذا يخدم سياسة الحكومة، التي تسعى إلى تقليص تدخلها الاقتصادي - الاجتماعي في الوسط العربي، وتقليص مساهمات الحكومة الدائمة له". لكن الدراسة اعتبرت أن "مشروع المقاومة الاجتماعية" للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ينطوي أيضا على "مساوؤ بالنسبة للمستوى السياسي في إسرائيل".

أولا: "هذا مشروع يناقض المبادئ الأساسية طويلة المدى للسياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية منذ العام ١٩٤٨، وخاصة المجهود الكبير من أجل منع تبلورها كأقلية قومية مستقلة ومنفصلة في الحيز الإسرائيلي".

ثانيا: "مشروع المقاومة الاجتماعية قد يحدث، في نهاية الأمر، واقع 'دولة داخل دولة'، لأنه إلى جانب تصحيح العيوب الداخلية، سيمنح الاستقلالية الداخلية للوسط العربي ويقلص بمفاهيم معينة التعلق بالدولة. وقد يستخدم الوسط العربي هذا التصحيح وتعزيز قوته الاجتماعية كرافعة لاستقرار متجدد ضد الدولة، وتشمل مطالب حازمة من أجل تغيير نمودج العلاقات بين اليهود والعرب، بروح أفكار وثائق الرؤى المستقبلية، وكلمات أخرى، ربما يسمح مشروع المقاومة للأقلية العربية، تحت غطاء مشاريع اجتماعية، بدفع موارد طبيعية وتكاليف مع الدولة لصالح دفع مشاريع قومية، بمعنى تطور الشعور القومي العربي وتحول الوسط العربي إلى أقلية قومية حازمة وعنيدة، بعيدا عن دولة أيضا".

ورأت الدراسة أن "مشروع المقاومة الاجتماعية يمنح إسرائيل أفضليات في المدى القريب، لكنه لا يخدمها في المدى البعيد، وقد تجد إسرائيل نفسها في واقع سعت إلى منعه طوال سنوات وجودها، أي بناء أقلية عربية قوية

كثوع جديد من التوقع الاجتماعي - القومي". وتابع أن مسألة العلاقات بين دولة إسرائيل والأقلية العربية الفلسطينية "موجودة في السنوات الأخيرة على الأجندة السياسية والعامة في الدولة، وبرزت بشكل كبير على خلفية تدهور الوضع الأمني منذ خريف العام ٢٠١٥"، في إشارة إلى اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية. واعتبر أن هذه الهبة الشعبية سلطت الضوء على ما يحدث داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، "وذلك بعد أن شارك شبان عرب، لفترة قصيرة، في الأحداث الاحتجاجية ذات الطابع الشعبي في بلدات الجليل والمثلث".

"مشروع مقاومة ليس عنيفا"

اعتبرت الدراسة أن "أهمية مشروع المقاومة الاجتماعية للأقلية العربية في إسرائيل يمكن أن يشكل مشروعا ذكيا، يوفر ردا للتوترات التي تواجهها هذه الأقلية، ويجاري السياق السياسي - الاجتماعي الخاص الذي تخضع له، وليس فقط السياقات الإقليمية والعالمية الأوسع. ويضع هذا المشروع الذكي معضلة ليست هينة أمام دولة إسرائيل. وتتعلق هذه المعضلة بالقاء المعقد بين إسرائيل إلى رؤية أفضليات نموذج المقاومة الاجتماعية على أنها تنسجم مع السياسة الحكومية الحالية تجاه الأقلية العربية، التي تستند إلى إقصاء سياسي، وبين المخاطر البعيدة المدى التي تنعكس من هذا النموذج على العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة. وهذه المخاطر هي بالأساس بناء واقع 'دولة داخل دولة' أو 'مجتمع داخل مجتمع'، ما سيعزز عمليا الاختلاف القومي للأقلية العربية".

لكن الدراسة قالت إن "مشروع المقاومة الاجتماعية من شأنه أن يخدم أهداف إسرائيل الإستراتيجية" من النواحي التالية:

أولا: "الحديث يدور عن مشروع مقاومة ينسجم مع السياسة القائمة، ويستند إلى تقليص حضور الأقلية العربية في الحيز السياسي والثقافي الإسرائيلي، ومن هذه الناحية فإنه يستند إلى استيعاب عميق للأقلية العربية نفسها لأسس السياسة الحكومية والعامة تجاهها".

ثانيا: "مشروع المقاومة الاجتماعية يسمح للمستوى السياسي في إسرائيل بمواصلة إقصاء الأقلية العربية عن الحقل الاجتماعي - السياسي الإسرائيلي، والاستمرار أيضا في دمجها بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لأن عملية التصحيح الداخلية ليست مقرونة ببناء أسوار متينة بين الحيز العربي والحيز اليهودي، وإنما بأسوار قابلة للتغلغل جزئيا، وسيستمر في إطارها التكافل الاقتصادي المطلوب للأقلية العربية وحتى لغرض مشروع الانطواء".

ثالثا: "يدور الحديث عن مشروع مقاومة ليس مقرونا بعنف سياسي، أي العنف الذي تعتبره المؤسسة الإسرائيلية كابوسا. بل على العكس، إذ أن مشروع المقاومة الاجتماعية يستند إلى مفهوم رافض للعنف السياسي ويعترف بحدوده، لذلك، فإنه من وجهة النظر المؤسساتية بالإمكان النظر إلى هذا المشروع على أنه توجه إيجابي للسكان العرب في كل ما يتعلق بعملية تبنيمهم لقواعد اللعبة الديمقراطية والمدنية في دولة إسرائيل".

رابعا: "مشروع المقاومة الاجتماعية طويل الأمد ولا يتعلق بحدث واحد. ولهذا السبب بالذات، فإنه يوفر طول نفس واضح للمؤسسة الإسرائيلية من دون أن يتطلب ذلك خطوات متعاقبة وتدخلًا دائما في ما يحدث في المجتمع العربي.

بقي في المنطقة التي أقيمت فيها إسرائيل قرابة ١٦٠ ألف فلسطيني، بعد أن هجرت المنظمات الصهيونية والجيش الإسرائيلي حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني أثناء نكبة العام ١٩٤٨، وتحول الفلسطينيون في إسرائيل من أغلبية إلى أقلية داخل أغلبية يهودية. وسعت السلطات الإسرائيلية، منذئذ وحتى يومنا هذا، إلى التعامل مع هذه الأقلية العربية الفلسطينية بشكل شرس، حيث فرضت حكما عسكريا، امتد فعليا حتى حرب العام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل باقي فلسطين التاريخية إضافة إلى هضبة الجولان من سورية وشبه جزيرة سيناء من مصر.

وسعت السلطات الإسرائيلية خلال ٦٨ عاما الماضية، بتوجيه وإشراف حكوماتها المتعاقبة، من دون استثناء، إلى تطبيق مخططات عدوانية ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين، في محاولة لسلخهم عن هويتهم القومية العربية وطمس ملامحهم الوطنية الفلسطينية. كما مارست السلطات سياسات اتسمت بالعنصرية والتمييز بحق الأقلية. وتصادعت شراسة هذه السياسات في أعقاب عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، في العام ٢٠٠٩، وخلال حكوماته الثلاث التي شكّلها منذئذ، وبخاصة حكومته الأخيرة، التي شكّلها العام الماضي، من ائتلاف يضم أحزاب اليمين المتطرف والحريديم.

وصردت مؤخرا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، دراسة بعنوان "أنماط المقاومة لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: استعراض تاريخي ونظرة إلى المستقبل"، أعدها الباحث دورون ماتسا، الذي وصف الأقلية العربية في إسرائيل بأنها "أحدى القضايا المركزية المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي".

وأشار ماتسا إلى أن اختيار مصطلح "مقاومة" لم يكن صدفة، وإنما استخدم في هذه الدراسة لأنه "في البحث الأكاديمي ينظر إليه على أنه مصطلح يشمل نطاقا واسعا من الظواهر الاجتماعية، بدءا من العنف السياسي والخطوات الاحتجاجية المدنية، التي تستخدمها أقليات قومية وآخرون من أجل الحفاظ على هويتهم وتحدي القوى السياسية المهيمنة". وأضاف أنه "على الرغم من أن العنف كان مشمولًا في سلة إستراتيجية المقاومة للأقلية العربية، لكنه كان استثنائيا، خلافاً للأنماط السائدة (لدى الإسرائيليين). وكان ضلوع هذه الأقلية في الإرهاب منذ قيام الدولة ضئيلا والمناوشات العنيفة في يوم الأرض في العام ١٩٦٦ وأحداث أكتوبر في العام ٢٠٠٩ لم تكونا خطوة عربية مخططة. ورغم ذلك، فإن الأقلية العربية بادرت إلى إستراتيجيات مقاومة متنوعة، سياسية ومدنية وثقافية، عبرت من خلالها عن سعيها إلى تغيير الواقع القائم من جهة، وعكست خطوات اندماجها في الدولة وعدم رغبة بالوصول إلى مواجهة مع السلطات من الجهة الأخرى".

ورأى ماتسا أن "الأقلية العربية موجودة في العامين الأخيرين في بداية بلورة مشروع مقاومة جديد، في مركزه إستراتيجية المقاومة الاجتماعية، ويستند إلى تسخير الخطاب الاجتماعي في إسرائيل من أجل دفع مجمل رغبات المجتمع العربي قداما، والتعبير السياسي له هو تشكيل القائمة العربية المشتركة. ويأتي هذا المصطلح على خلفية تزايد قوة الخطاب القومي (الإسرائيلي) وميل الحكومة إلى إقصاء العرب من الحيز السياسي - الاجتماعي في إسرائيل. وفي هذا الواقع، قد تضع الإستراتيجية الاجتماعية وجهًا جديدا وتتطور إلى عملية انطواء اجتماعي للمجتمع العربي،

غاية سياسة "الإقصاء السياسي والدمج الاقتصادي": منع حدوث غليان في المجتمع العربي بواسطة فتح أفق اقتصادي للسكان العرب!

اقتصادية - المدنية لهذه الأقلية". ورات الدراسة أن "مسمى الأقلية العربية من أجل إعادة تعريف الواقع بواسطة أدوات مقاومة، كان غايته أحد أمرين: تصحيح الواقع القائم بصورة جزئية، مثل تغيير سياسة منح المخصصات الحكومية للسكان العرب، أو تغيير الشروط التي تعرف علاقات العرب واليهود في إسرائيل من الأساس، وذلك، على سبيل المثال، بواسطة المطالب المدني - الديمقراطية لتغيير طبيعة الدولة وأسس نظامها، التي تركز التمييز ضد العرب، وإحداث "سقف زجاجي" يمنع تحويل الأقلية العربية إلى جزء جوهري وكامل من المجتمع الإسرائيلي".

وأشارت الدراسة إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والمؤسسة السياسية اليهودية عموما التفتت دائما إلى "عنصر العنف" لدى الأقلية العربية وما إذا كانت هذه الأقلية ستنتفض، وما هو توقيت انتفاضة كهذه، على غرار الأسئلة المطروحة حيال الفلسطينيين في الضفة والقطاع. "وبدل هذا التوجه على مفهوم ينظر إلى الأقلية العربية في إسرائيل من وجهة النظر اليهودية على أنها خطر أمني". ووصفت الدراسة هذه النظرة اليهودية إلى الأقلية العربية بأنها "أحادية الأبعاد" في قراءة المجتمع العربي في إسرائيل، وأن هذه "نظرة ضيقة تفوّت إمكانيات النظر إلى السكان العرب بصورة مركبة وكاملة أكثر". إذ اعتبرت الدراسة أن تحولات اجتماعية وسياسية طرأت على الأقلية العربية، وأن قراءة هذه التحولات "هو أمر هام، خاصة بالنسبة لصناع القرار في إسرائيل، لأن بإمكانهم توفير أدوات هامة لتحليل المجتمع العربي، إلى جانب منح إمكانية للتعرف على الفرص المحتملة من أجل دفع غايات السياسة الحكومية تجاه هذه المجموعة السكانية".

تجدد الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تنطرق إلى عرب النقب ولا إلى الفلسطينيين في القدس المحتلة.

نمط السياسة التي تمارسها حكومة إسرائيل منذ العام ٢٠٠٩، أو "أي إلى مدى بالإمكان النظر إلى الاحتجاجات العربية على أنها تعبر عن استياء واضح للأقلية العربية في إسرائيل من السياسة الحكومية التي جرى تبنيها في السنوات العشر الأخيرة؟".

الجانب الثاني للعلاقة بين الأقلية العربية والدولة على خلفية الهبة الشعبية الفلسطينية هو أنماط أنشطة الأقلية العربية في إسرائيل، وارتباطها بسياسة الحكومة. وأكدت الدراسة على أنه منذ العام ١٩٤٨، عندما بات العرب أقلية في إسرائيل، "أصبح التوتر والشرخ القومي أحد التوترات المركزية التي تصف المجتمع الإسرائيلي... والعلاقات بين الدولة ومواطنيها العرب معقدة جدا وحساسة، كما أن ديمومة حضور الأقلية العربية في الدولة، التي ترسخت في أعقاب حرب الأيام الستة (حرب حزيران العام ١٩٦٧)، وإدراك المؤسسة الإسرائيلية والأقلية نفسها أن الواقع السياسي للأقلية العربية الفلسطينية في دولة يهودية غير قابل للتغيير، مثلما كان يأمل قادة إسرائيل وقسم من المجتمع العربي نفسه، لم تسهّل أبدا من التوترات القومية، كذلك فإن محاولة إسرائيل إضعاف الهوية الفلسطينية للأقلية العربية، وفضلها عن المنظومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل الفلسطينيين في إسرائيل إلى 'عرب إسرائيل'، لم تؤد إلى الاندماج الكامل للأقلية العربية في دولة إسرائيل".

ولفتت الدراسة أيضا إلى أنه رغم مرور عشرات السنين على النكبة، إلا أن الأقلية الفلسطينية "استمرت في التعبير عن عدم ارتياحها من الظروف التاريخية التي أدت إلى تحويلها من أغلبية إلى أقلية قومية في دولة يهودية. كما أنها وجهت احتجاجاتها ضد سياسة الحكومات الإسرائيلية، التي وصفت السكان العرب بأنهم تهديد إستراتيجي و'طابور خامس' محتمل، وخلال ذلك عكفت عدم المساواة

الثقافي، ومنع حدوث غليان في الوسط العربي بواسطة إحداث أفق اقتصادي للسكان العرب، يستند إلى تحسين مستوى حياتهم وزيادة احتمالات تشغيلهم". ووفقا للدراسة، فإن حكومات إسرائيل تبعت هذه السياسة منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، "عندما اقترحت حكومات إسرائيل على أجزاء من السكان العرب تعويضًا على شكل تحقيق الذات على أساس شخصي، مقابل مجهود المؤسسة بقمع تطور الشعور القومي الفلسطيني بين العرب مواطني إسرائيل". وفي حينه، وظفت السلطات أكاديميين عربا في الوزارات.

وأكدت الدراسة على أن السياسة التي تبنتها حكومة نتنياهو، منذ العام ٢٠٠٩، واعتمدت على "إقصاء واحتواء الأقلية العربية"، استندت بالأساس إلى "برنامج فكري تبلور منذ قيام الدولة، رغم أن بعض عناصره تغير مع مرور الوقت، وهكذا، فإن مجهود الحكومات الأولى في إسرائيل من أجل منع تبلور الأقلية العربية كقوة قومية فلسطينية منفصلة، استبدل بمجهد لإبعاد هذه الأقلية عن الحقل السياسي - الثقافي الإسرائيلي، ورغم ذلك، فإن الهدف الإستراتيجي بقي مشابها، وهو إرساء الحيز العام - المدني في إسرائيل كحيز ذي هيمنة يهودية مطلقة، كذلك فإنه مكان المجهود من أجل دمج المتعلمين العرب بالوزارات والسلك الحكومي، الذي ميز سبعينيات القرن الماضي، حلّ في السنوات العشر الماضية مجهد دمج الوسط العربي في الاقتصاد الإسرائيلي، وبقي الهدف الإستراتيجي كما كان، وهو إنشاء حيز يمكن فيه أن يتطور السكان العرب، من خلال التعليم على الأهمية المركزية لعلمية الإقصاء السياسي". وبحسب الدراسة، فإن الاحتجاجات لدى الأقلية العربية في أعقاب الهبة الشعبية الفلسطينية في القدس والضفة الغربية، في تشرين الأول من العام الماضي، وضعت علامة استفهام حول العلاقة بين احتجاجات الشبان العرب وبين

وتابعت الدراسة أن "الكنيسيت بات حلقة الأحداث المركزية لدفع المحور الأول قداما". من خلال سن قوانين وطرح مشاريع قوانين معادية للعرب وعنصرية هدفت إلى "المس بالحقوق الجماعية للأقلية العربية"، مثل إلغاء مكانة اللغة العربية كلفة رسمية في إسرائيل. وبحسب الدراسة فإن هذه الخطوات بلغت ذروتها برفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيسيت الأخيرة إلى ٣٥٪/٣٠، "وبين غايات هذه الخطوة تقليص عدد الأحزاب العربية في الكنيسيت، لكنها حققت العكس وأدت إلى توحيد القوى، لأول مرة في تاريخ التمثيل العربي، وإلى تشكيل 'القائمة العربية الموحدة'". ويشار إلى أن تمثيل العرب في الكنيسيت قَبِل رفع نسبة الحسم كان عشرة نواب، وبعد رفع هذه النسبة، في الانتخابات العامة الأخيرة أصبح عددهم ١٣ نائبًا يمثلون القائمة المشتركة، وثالث أكبر كتلة برلمانية.

وبالمحور الثاني هو خطوات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بهدف دفع دمج مواطنين عرب في الاقتصاد الإسرائيلي. وأوضحت الدراسة أن "هذه الخطوات اندمجت جيدا مع الأفكار النيو - ليبرالية لحكومة اليمين - الوسط، التي رأت أنه من الصواب زيادة الإنتاج القومي بواسطة دمج الأوساط الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي (العرب والحريديم) في سوق العمل"، وذلك بهدف "خفض إنفاق الدولة على هذه الأوساط، وبذلك يتم إبطاء تحولهم إلى ععب على ميزانية الدولة وعلى الطبقة الوسطى". ويشرف على هذه الخطوات مكتب رئيس الحكومة، الذي أقام لهذا الغرض "السلطة من أجل تطوير الوسط العربي، الدرزي والشركسي"، التي تسعى إلى زيادة نسبة العمل بين النساء، وتشجيع نمو المصالح التجارية الصغيرة، بادعاء أنه يشكل أساسا لزيادة أماكن العمل.

وقالت الدراسة إن عملية دمج العرب في الاقتصاد "غايتها تخفيف المفعول السلبي لعملية الإقصاء السياسي -

اعتبر الباحث دورون ماتسا، في الدراسة التي صدرت مؤخرا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، وجاءت بعنوان "أنماط المقاومة لدى الأقلية العربية - الفلسطينية في إسرائيل: استعراض تاريخي ونظرة إلى المستقبل"، مثل غيره من الأغلبية الساحقة من الباحثين الإسرائيليين، أنه "منذ نشر وثائق الرؤى المستقبلية العربية، في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، على أيدي مجموعات من المثقفين العرب في إسرائيل تحت رعاية لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، برز تصاعد التوتر بين دولة إسرائيل والأقلية العربية التي تعيش داخلها".

إلا أن ماتسا لفت إلى أنه "خلافا لأحداث أكتوبر ٢٠٠٩... فإن جهات في الجمهور العربي في إسرائيل عملت في (هبة) ٢٠١٥ منذ أجل احتواء الأحداث الاحتجاجية (في البلدات العربية داخل إسرائيل) ومنع تصاعدها، لكن هذا الأمر لم يساعد على تبييد التوتر الحاصل في العلاقات بين العرب واليهود، وهذه الأحداث، وخاصة عملية إطلاق النار التي نفذها عربي من وطني إسرائيل (نشأت ملحم) في وسط تل أبيب، في الأول من كانون الثاني الماضي، عززت علامات الاستهتاهم حيال جانبين هامين في العلاقة بين السكان العرب والدولة".

الجانب الأول هو العلاقة بين اليهود والعرب، واعتبرت الدراسة في هذا السياق أنه "منذ العام ٢٠٠٧، مارست حكومات إسرائيل المختلفة سياسة جدلية تجاه الأقلية العربية، استندت إلى أساسين مركزيين، يبدوان متناقضين، لكنها كحلا الواحد منهما الآخر عمليا وأحدثا منطقا إستراتيجيا واحدا: في المحور الأول عملت الحكومات المختلفة، بصورة نشطة وبدعم صامت، على إقصاء الأقلية العربية عن الحقل السياسي والثقافي في إسرائيل، وفي المحور الثاني، نفذت الحكومات سلسلة أنشطة من أجل دمج الوسط العربي في الاقتصاد الإسرائيلي".

الحريديم «ينافسون» العرب على «قاع» سلم التدرج الاقتصادي- الاجتماعي!

«تدهور أوضاع» الحريديم» نجم عن ارتفاع معدلات الولادة ونمط الحياة التقشفي «غالبية العرب لم تتحسن ظروفهم لكن «الحريديم» ساءت أوضاعهم أكثر» العرب هم الجمهور «المسيطر» على درجات الفقر الثلاث الدنيا %٧٢ من العرب يعيشون في بلدات الفقر المدقع»

كتب برهوم جرابيسي:

أظهر التقرير الدوري لمكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي، الصادر في مطلع الشهر الجاري تشرين الثاني، حول تدرج البلدات الاقتصادية الاجتماعي ككل، أن شريحة صغيرة جدا تعد من الشرائح الميسورة، في حين تزداد أوضاع المتدينين المترمتين «الحريديم» سوءا، بفعل نسب التكاثر العالية ونمط حياتهم التقشفية، وياتوا «ينافسون» الفقراء العرب على قاع سلم التدرج.

ويظهر من التقرير أن غالبية البلدات العربية ارتفعت تدرجها، ولكن نسبة جيدة من هذه التغيرات تعود إلى الدراج بلدات «الحريديم» في المراتب الدنيا، إضافة إلى تراجع معدلات الولادة لدى العرب، وإلى تراجع نسبي في معدلات البطالة. وأصدر مكتب الاحصاء التدرج بناء على معطيات العام ٢٠١٣، وكان قد أصدر تقريراً مماثلاً قبل خمس سنوات بناء على معطيات العام ٢٠٠٨، علماً أنه في ما مضى كانت وتيرة التغيرات أعلى وأعلن المكتب أنه ابتداء من الآن، سيتم إصدار التقرير مرة كل عامين. وبشكل هذا التدرج مرتكزاً لسلسلة من السياسات، وبشكل خاص لتحديد شكل توزيع الميزانيات الاجتماعية، وميزانيات دعم البنى التحتية، إلا أنه على أرض الواقع فإن هذه القرارات تحكمها سياسات الحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة، بما فيها الحالية، وفي صلبها التمييز ضد العرب الذين هم أشد فقراً. وعلى الرغم من أن البلدات الأفقر هي البلدات العربية، إلا أنه جرى استثناءؤها من المناطق ذات الأفضلية، التي يتم تحديدها أيضاً بناء على هذا التدرج. وحتى قرار المحكمة العليا في السنوات القليلة الماضية، الذي دعا الحكومة إلى ضم البلدات العربية، لم يحسن الوضع في هذه البلدات العربية، إذ واصلت الحكومة اشتراط الميزانيات «التفضيلية»، بموجب شروط تبقى البلدات العربية عاجزة عن تحقيقها، بفعل سياسة الخنق والتمييز.

فعلى سبيل المثال، تكون البلدات العربية مطالبة بإعداد خرائط هيكلية، تتضمن مطالب تطوير مثل إقامة مناطق صناعية وعمل، ومساحات أراض لإقامة مبان ومرافق عامة، إلا أن الخرائط الهيكلية تبقى لسنوات طوال في وزارة الداخلية، وأقسام التنظيم، إلى درجة أن ما فيها لا يعود يفي بالفرص. كما أن ضيق مناطق النفوذ وقلة الأراضي، يمنع تنفيذ مشاريع بنوية، وبالتالي فإن الميزانيات المخصصة لهذه المشاريع تبقى على الورق، ليتم شطبها بعد عام أو أكثر وتتحول إلى فائض في ميزانية الوزارة ذات الشأن.

ويستند التدرج إلى سلسلة من المعطيات في كل واحدة من البلدات، بدءاً من العامل الجغرافي، ونسب التكاثر، ومعدل الأفراد في العائلة الواحدة، ومعدل المدخول للفرد في عائلته، ونسب البطالة، ونسبة السكان الذين يعتمدون على مخصصات ضمان الدخل، ومخصصات اجتماعية أخرى، ويضاف إلى هذا حجم البنى التحتية وغيرها من العوامل في التجمع السكاني، التي تنعكس على المستوى المعيشي العام.

ملاحم في التدرج

يتم تقسيم التدرج إلى عشر مراتب، بناء على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والعوامل السابق ذكرها. والدرجات الثلاث الأولى هي الأدنى، بحيث تكون الدرجة الأولى الأشد فقراً، والدرجة الثالثة «الأفضل وضعية» في دائرة الفقر. والدرجات من الرابعة وحتى السابعة هي مراتب الشرائح الوسطى، بحيث أن الرابعة هي الأدنى والسابعة هي الأعلى من الشريحة الوسطى. والشريحة الثامنة وحتى العاشرة تبقى للشرائح الميسورة والثرية. وحسب قراءة صحيفة «ذي ماركر» فإن ٢٤% من السكان يعيشون في بلدات مستوى المعيشة فيها من المعدل المتوسط وما دون.

وفي قراءتنا للدوال، يظهر أن في الشريحة العاشرة الأكثر ثراء وتواجد بلدتان صغيرتان «سفيون» (٣٠٠ نسمة) وكفار شمارياهو (١٧٠٠ نسمة) في منطقة تل أبيب، بمعنى أن عدد المواطنين الساكنين في أكثر البلدات ثراء بلغ ٥٢٠٠ نسمة، بينما في التدرج السابق من العام ٢٠٠٨ كانت هناك ثلاث بلدات، إذ تراجعت بلدة عومر في شمال النقب، وفيها قرابة ٧٣٠٠ نسمة.

أما المرتبة التاسعة، التي هي أيضاً تعد من البلدات الأكثر ثراء، فكانت فيها بلدات ومدن، في غالبيتها الساحقة بلدات صغيرة، وأكبرها مدينة رמת هشارون، التي فيها أقل من ٤٤ ألف نسمة، تليها بلدة شوهم التي فيها أقل من ٢٠ ألف نسمة، ويسكن في هذه البلدات أكثر من ١٠٧ آلاف نسمة.

والمرتبة الثامنة، التي تعد الأولى «لدنيا» من البلدات الميسورة، فيها ٣٨ بلدة ومدينة كلها يهودية، وغالبيتها الساحقة تقع في منطقة تل أبيب الكبرى، وتبدأ المرتبة بمدينة تل أبيب بحيث هي «الأضعف» في هذه المرتبة، ويسكنها أكثر من ٤١٧ ألف نسمة. ونجد أيضاً مدينة هرتسليا في موقع متقدم، وفيها قرابة ٩٠ ألف نسمة، وتسبقها مستوطنة «موديعين مكاييم ربوعوت»، التي فيها أكثر من ٨٥ ألف مستوطن، علماً أن هذه المستوطنة التي تقع ثلث مساحتها في أراضي الضفة المحتلة منذ العام ١٩٦٧، لا تعد مستوطنة في التعريفات الإسرائيلية. وبلغ عدد السكان في بلدات ومدن المرتبة الثامنة، مليون و١٨٥ ألف نسمة. من ضمنهم لا أكثر من ٣٥ ألف عربي في مدينتي يافا أساساً وتل أبيب.

في المرتبة السابعة، التي تعد من حيث أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية الأعلى في الشرائح الوسطى، نجد ٢٢ بلدة كلها بلدات ومدن يهودية، وبضمنها مستوطنات في الضفة. وأبرز المدن في هذه المرتبة مدينة حيفا، وتضم المرتبة أيضاً مدناً بارزة، إضافة إلى مستوطنات صغيرة في منطقة موديعين، ومستوطنتي «إلكانا» و«بيت أرييه»، وكلاهما في الضفة، ومستوطنة مفؤوت حرمون في الجولان السوري المحتل. ويبلغ عدد السكان في هذه المرتبة ١٧٢٧ مليون نسمة، وباستثناء ٣٥ ألف عربي تقريباً هم في حيفا فإن الباقي يهودي.

وفي ملخص المراتب الأربع العليا الميسورة، نجد أن عدد المواطنين ٢٤ مليون نسمة، من بينهم ٢٣٣ مليون نسمة يهود، وهم يشكلون قرابة ٤٠% من ساكن اليهود، بموجب إحصاء العام ٢٠١٣.

العرب والحريديم في قاع الفقر

كما ذكر، فإن الجديد في قاع الفقر هو تدهور جميع مدن وبلدات ومستوطنات المتدينين المترمتين «الحريديم». ففي المرتبة الأولى «الدنيا» والأشد فقراً، نجد أكبر مستوطنتين في الضفة، مغلقتين على هذا الجمهور، وهما «موديعين عيليت» جنوب رام الله، التي كان فيها قبل ثلاث سنوات، أكثر بقليل من ٦٠ ألف مستوطن، وحسب التقديرات، فإن عددهم حالياً أكثر من ٧٢ ألف مستوطن. وتليها مستوطنة «بيتار عيليت»، غربي مدينة بيت لحم، وكان يستوطن فيها ٤٥ ألف مستوطن عام ٢٠١٣، واليوم قرابة ٥٢ ألف مستوطن، نظراً للتكاثر «الطبيعي» الذي يصل إلى ٣٧%، الناتج عن معدل ولادات في حدود ٧ ولادات للام الواحدة، إضافة إلى التدفق على هذه المستوطنات من مناطق أخرى، خاصة من مدينة القدس، بفعل أسعار بيوت أقل، وامتيازات أكبر للمستوطنين، إلى جانب اغراء قرب المستوطنات هذه إلى مدينة القدس، مركز نشاطهم الديني الأساس.

ونجد أنه حيث تكون أعلى نسبة للحريديم في المدن والبلدات المختلطة، من حيث الشرائح اليهودية، فإن مدينتهم تكون أيضاً في المراتب الدنيا، مثل مدينة بني براك، في منطقة تل أبيب الكبرى، وفيها قرابة ٢٠٠ ألف نسمة غالبيةهم الساحقة من الحريديم، إذ أنها باتت في الدرجات الدنيا، في المرتبة الثانية الفقيرة. وخلافاً لأوضاع العرب، فإن الفقر لدى الحريديم نابع أساساً من عوامل ذاتية، وأولها نمط حياتهم التقشفي، وامتناع الغالبية الساحقة من رجالهم (٦٠%) عن الانخراط في سوق العمل، من منطلقات دينية، وهم يعتاشون على المخصصات الاجتماعية الحكومية، وإلى جانب كل هذا، ارتفاع أعداد الأولاد القاصرين، دون سن ١٨ عاماً في العائلة الواحدة.

وبشكل الحريديم اليوم نسبة ما بين ١٢% إلى ١٣% من إجمالي المواطنين، وحوالي ١٦% من إجمالي اليهود. وحسب التقديرات البحثية والروسية، فإنهم قد يشكلون في العام ٢٠٣٥ ثلث اليهود الإسرائيليين، وهذا ما يقلق المؤسسة الإسرائيلية، نظراً لتكاثرهم السريع. ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في مجتمع الحريديم، المغلق بمعظمه على نفسه، يدور ما يسمى بـ«الاقتصاد الأسود»، بمعنى ميزانيات ضخمة تتدفق كתרعات وتحويلات من الخارج عليهم، وهي بعيدة عن سجلات سلطة الضريبة، وهذه الأموال تدير مؤسسات تعليمية ودينية، يتقاضى فيها العاملون رواتب نقدية، وكون هذه المداخيل ليست مسجلة رسمياً، فإنها لا تظهر في تقديرات القدرات المالية لعائلاتهم.

أما العرب فإن بلداتهم ما تزال تفوق في قاع مراتب الفقر، وهذا نابع أساساً من سياسة التمييز العنصري التي تظل جميع جوانب الحياة، وبشكل خاص في قضايا الأرض والمسكن، وفي جوانب التعليم والعمل، وبعد هذا سياسة تقسيم الموارد والميزانيات، التي يواجه فيها العرب غيباً كبيراً مستمراً منذ ٧ عقود. ففي المرتبة الأولى الأقر ١٣ بلدة، اثنتان كما ذكر في مستوطننا الحريديم السابق ذكرهما، و١١ بلدة عربية كلها في صحراء النقب، وبضمنها مجلس إقليمي يضم عدة قرى صغيرة. ويبلغ عدد العرب في تلك البلدات حوالي ١٦٢ ألف نسمة، حسب إحصائيات العام ٢٠١٣، وهؤلاء شكّلوا في حينه أقل من ١٢% من إجمالي العرب في إسرائيل، من دون القدس المحتلة ومرتفعات الجولان السوري المحتل.

والمرتبة الثانية تبعد بفرق هامشي عن إجمالي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية البائسة في المرتبة الأولى، وفيها ٤٠ مدينة وبلدة ومجلساً إقليمياً، من بينها ٢٦ تجمعاً عربياً، و٣ مجالس إقليمية عربية تضم قرى صغيرة. كذلك هناك قريتان من مرتفعات الجولان السوري المحتل، ومجموع العرب في مرتبة القاع الثانية، حسب إحصائيات ٢٠١٣، بلغ ما يزيد عن ٣٩٦ ألف نسمة، وشكّلوا في ذلك العام ٢٨,٧% من إجمالي العرب.

وفي المرتبة الثالثة، التي تبقى أفضل نوعاً ما في دائرة الفقر من المرتبتين الأولى والثانية، نجد ٣٦ تجمعاً سكانياً، من بينها ٢٤ تجمعاً سكانياً عربياً، و٨٥ جمعيات يهودية، في غالبيتها للحريديم، وقريتين سورويتين. وبلغ عدد العرب في تلك البلدات ٤٣٨ ألف نسمة، وشكّلوا في حينه ٣٢% تقريباً من إجمالي العرب.

وما يراد قوله هنا إن ٧٥% من المواطنين العرب في إسرائيل، من دون القدس والجولان المحتلين، يعيشون في بلدات فقيرة، ومنها ما هو في فقر مدقع، في حين أن قرابة ٤٠% من اليهود يعيشون في البلدات والمدن الأكثر ثراء. ولو تعاملنا مع الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية، بمعنى ضم أهالي القدس والجولان إلى هذه الإحصائيات، لارتفعت نسبة العرب الذين يعيشون في دائرة بلدات الفقر. الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالنسبة المتبقية من العرب تعيش بغالبيتها الساحقة (٢٠%) في المرتبة الرابعة، وهي المرتبة الدنيا للشرائح المتوسطة. وفي المرتبة الخامسة لم نجد سوى قرية فسوفة التي فيها أقل من ٣ آلاف نسمة، وفي المرتبة السادسة نجد قريتي الجيش ومعليا، في كل واحدة منهما ٣ آلاف نسمة. بمعنى أن ٩٠ ألف عربي يعيشون في ثلاث بلدات في متوسط الشرائح المتوسطة، ويشكّلون نسبة ٧,٥% (أقل من ٨%). ونشير هنا إلى أن قرابة ٧% من العرب يعيشون في مدن فلسطينية تاريخية، باتت ذات أغلبية يهودية، ومستوى المعيشة فيها عال، لكن الأحياء العربية غارقة بالفقر، مثل يافا والد و الرملة وعكا، ثم حيفا.

ورغم ذلك وجدنا أن ٤٨ تجمعاً سكانياً عربياً، يعيش فيها قرابة ٦١٤ ألف نسمة، قد تحسنت أوضاعهم نسبياً عما كان في التقرير السابق قبل ٥ سنوات، في حين أن ٢٩ بلدة يسكنها ٩٩١ ألف نسمة ساعات أوضاعها.

نشرت وزيرة العدل الإسرائيلية، أيليت شاكيد، مؤخراً، قائمة المرشحين الـ ٢٨ الذين سيتنافسون على احتلال أربعة مقاعد في المحكمة العليا الإسرائيلية، حال شغورها خلال العام ٢٠١٧ القريب مع بلوغ ثلاثة من القضاة الحاليين سن التقاعد واستقالة رابع، بصورة مفاجئة.

وسيتّم اختيار المرشحين الأربعة، الذين سينضمون إلى طاقم القضاة في الهيئة القضائية الأعلى في إسرائيل، من قبل «لجنة تعيين القضاة»، التي يفترض أن تتلخّم قريباً للبت في الأمر وحسم مسألة في غاية الحساسية شكلت، ولا تزال، موضع خلاف عميق جداً بين الوزارة من جهة، والمحكمة العليا ممثلة برئيسها الحالية، مريام ناؤور، من جهة أخرى، وهو خلاف «تقليدي» يدور حول تركيبة هيئة القضاة في المحكمة العليا، ظهر بين وزراء عدل سابقين ورؤساء سابقين للمحكمة العليا، لكنه انفجر بصورة علنية وحادة هذه المرة، وخاصة على خلفية المساعي التي تبذلها شاكيد لدفع مشروع قانون جديد يدخل تغييراً جوهرياً بعيد الأثر في نظام عمل «لجنة تعيين القضاة»، وآلياته بحيث يصح في الإمكان تعيين قضاة جدد بدون موافقة القضاة الثلاثة الأعضاء في «لجنة تعيين القضاة»، كما هي الحال حتى الآن، وهو ما يعني إلغاء «حق النقض» الذي يتمتع به قضاة المحكمة العليا أعضاء «لجنة تعيين القضاة»، وهذا فضلاً عن أن انتخاب القضاة الأربعة الجدد الآن من شأنه أن يحدد تركيبة القضاة في المحكمة العليا للسنوات العشر القادمة، على الأقل، وهذا، في حد ذاته، هو ما تسعى إليه شاكيد والحكومة بوجه عام؛ تشكيل المحكمة العليا، بقضاتها وشخصوها، على شاكلة الحكومة ووزرائها، بل إخضاع المحكمة وقضاتها للحكومة ووزرائها، وهي محاولة متجددة، كانت قد سبقتها محاولات مماثلة في السابق.

ويأتي نشر لائحة المرشحين من جانب وزيرة العدل، بصفتها رئيسة «لجنة تعيين القضاة»، بينما لا تزال تتردد أصداً الانفجار الذي حصل بينها وبين رئيسة المحكمة العليا، القاضيّة مريام ناؤور، وبلغ ذروته في رسالة وجهتها ناؤور إلى شاكيد وسط تعهد تسريبها إلى وسائل الإعلام التي نشرت عنها بصورة بارزة ومكثفة، وخاصة على خلفية البلاغ/ التهديد الذي ضمنته ناؤور في رسالتها بوقف قضاة المحكمة العليا الثلاثة الأعضاء في «لجنة تعيين القضاة»، أي تنسيق أو تشاور بينهم وبين وزيرة العدل بشأن قائمة القضاة المرشحين.

وبينما اعتبر البعض أن شاكيد تعمدت نشر قائمة المرشحين في هذا التوقيت بالذات إيماناً منها في بث أجواء عمل «عادية» و«طبيعية» تبت، أيضاً، عدم الاكتراث بانتقادات ناؤور وزملائها وتهديدهم، أشار آخرون إلى أن نشر قائمة المرشحين قد يكون خطوة مشتركة ومنسقة بين شاكيد وناؤور، بما يمثل «مفقّة» لإنهاء الخلاف الحالي بينهما، تقوم على أساس «دفن» مشروع القانون الجديد، أو تجديده على الأقل، مقابل استئذان التنسيق والتشاور بين الطرفين في محاولة متجددة للتوصل إلى تفاهم واتفاق بشأن هوية القضاة الأربعة الذين سيتم اختيارهم في جلسة «لجنة تعيين القضاة» القريبة، من بين المرشحين الـ ٢٨. وزاد هؤلاء أنه «إذا لم يتوصل الطرفان إلى تفاهات، كما ذكر، فإن الوزارة تحتفظ لنفسها بحق العودة إلى دفع مشروع القانون الجديد ومساعي تشريعي!»

«لجنة تعيين القضاة» - المرجعية وميزان القوى

«لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل هي إحدى الجهات الرئيسية في المعركة المتواصلة على صورة «الجهاز القضائي في إسرائيل»، أي السلطة القضائية، بما يشمل من محاكم مختلفة الدرجات والمستويات والصلاحيات في مقدمتها وعلى رأسها المحكمة العليا، وخاصة حينما تمارس مهامها القضائية بصفة

«محكمة العدل العليا» (التي تبحث وتبتّ في كل ما يتصل بالقضايا الدستورية وما يدور في صلبها من حقوق وحرّيات أساسية)، وليس مجرد هيئة استئناف أخرى (وأخيرة) على ما يصدر من قرارات حكم قضائية عن ما دونها من محاكم. ولأنها كذلك، فهي تشكل ميداناً أساسياً للتجاذبات المختلفة، السياسية - الحزبية والقضائية، تسعى الأطراف المعنية إلى إحكام سيطرتها عليها، أو إلى زيادة نفوذها فيها إلى الحد الأقصى الممكن. وتشكل هذه اللجنة، اليوم تحديداً، مركزاً حيوياً بالنسبة لأحزاب اليمين في إسرائيل، وذلك في سياق الحرب الشعواء التي تشنها هذه الأحزاب وتنظيماتها وقياداتها المختلفة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وفي مقدمته تحديداً «محكمة العدل العليا»، سعياً إلى تقليص صلاحياتها بالحد من قدرتها على إلغاء قوانين غير دستورية بسنها الكنيست والحد من قدرتها على توفير الحماية (ولو الجزئية والمنقوصة) للأقليات والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع الإسرائيلي بما يضمن حقوقها وحرّياتها الأساسية.

ثمة في اسم هذه اللجنة ما يحمل دلالة كثيفة على مدى أهميتها: «لجنة تعيين القضاة»، فهي التي تنتخب القضاة في جميع المحاكم، في جميع الدرجات والمستويات، في جميع المجالات ومن جميع الأنواع، بما في ذلك تعيين رئيس المحكمة العليا أيضاً، أما التعيين الرسمي للقضاة في مناصبهم، بعد انتخابهم من قبل هذه اللجنة - فيتم من قبل رئيس الدولة.

وتقوم هذه اللجنة بهذا الدور بتحويل صريح من «قانون أساس: القضاء». وعلى الرغم من أن تركيبة اللجنة، كما حددها القانون، توخت تقليص التأثيرات والضغوطات السياسية على عملية انتخاب القضاة في إسرائيل، إلا أن تطورات الواقع السياسي والخارطة الحزبية في البلاد، كما فرضتها قوى اليمين، وضع هذه التركيبة في عين العاصفة ورفعها إلى مصاف القضايا الوجودية تقريباً! والواقع أن تركيبة اللجنة، كما حددها النص القانوني، استهدفت تحقيق غايتين مركزيتين: الأولى - ضمان أن يتمتع القضاة بمستوى مهني رفيع؛ والثانية - توفير غطاء من الشرعية الجماهيرية العامة على عملية انتخاب القضاة، من خلال ضمان تمثيل للسلطات الثلاث (التنفيذية / الحكومة، التشريعية / الكنيست والقضائية / المحاكم)، إلى جانب ضمان التمثيل لكل الأئتلاف والمعارضة على قدم المساواة، من جهة أخرى.

وتتشكل تركيبة هذه اللجنة في دورتها الحالية، منذ ما بعد الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي، على النحو التالي: ووزارة العدل أيليت شاكيد - رئيسة اللجنة، ووزير المالية موشيه كلون (ممثلاً للحكومة)، عضوا الكنيست نوريت كورن، من حزب «الليكود»، وروبرت إيلاتوف من حزب «إسرائيل بيتنا» (ممثلاً للكنيست)، رئيسة المحكمة العليا القاضيّة مريام ناؤور، قاضي المحكمة العليا إلياكيم روبنشتاين، قاضي المحكمة العليا سليم جبران (ممثلاً للجهاز القضائي / المحكمة العليا)، المحامي خالد حسني زعبي والمحامية إيلانه ساكر (ممثلاً نقابة المحامين).

ويتضح من هذه التركيبة أن أحزاب اليمين المشاركة في الائتلاف الحكومي تحظى بتمثيل كامل في هذه اللجنة (٤ أعضاء، هم الوزراء وعضوا الكنيست)، وهي المرة الأولى التي لا يكون فيها لأحزاب المعارضة البرلمانية، السياسية، أي تمثيل في هذه اللجنة؛ فقد جرى ضم عضو الكنيست روبرت إيلاتوف إلى هذه اللجنة ممثلاً عن حزب «إسرائيل بيتنا» (بزعامه أيفسودور ليرمان) قبل انضمامه إلى الحكومة، وكانه ممثل عن «المعارضة»!!

السعي إلى تغيير تركيبة المحكمة

والصراع مع قضاتها تضم قائمة المرشحين لكرسي القضاء التي نشرتها الوزارة شاكيد مرشحين اثنين ي طرح

مع اقتراب المعركة حول تركيبة القضاة للسنوات العشر القادمة

تصاعد محاولات اليمين لإخضاع المحكمة الإسرائيلية العليا وقضاتها للحكومة ووزرائها!

أحدهما (وهو البروفسور غدعون سبير، أستاذ القانون الدستوري في جامعة بار إيلان) صراحة، باعتباره ممثلاً عن اليمين المتشدد، سياسياً وقضائياً، ولذا فهو يحظى بدعم علني وصريح من جانب أعضاء «لجنة تعيين القضاة» الأربعة المثلين للحكومة والكنيست (أحزاب اليمين) بينما يثير معارضة شديدة لدى الأعضاء الآخرين في هذه اللجنة. أما المرشح الآخر فهو القاضي يوسف البرون، الرئيس الحالي للمحكمة المركزية في حيفا، الذي يعتبر مرشحاً «شخصياً» من قبل وزير المالية، موشيه كلون، ويحظى بدعم ممثلي الحكومة والكنيست الثلاثة الآخرين أيضاً.

ويأتي طرح هذين المرشحين استمراراً وتنفيذاً للنخط الذي تعتمده الوزارة شاكيد منذ توليها منصب وزيرة العدل، والذي عبرت عنه مراراً في توجيه انتقاد مباشر لقضاة المحكمة العليا الحاليين، وكذلك للمحامين في النيابة العامة للدولة، بقولها إن هؤلاء «يغيّبون الاعتبارات القومية في قراراتهم»!! وإن «على المحكمة أن تضع الحق في دولة قومية (يهودية) كحق دستوري يوازى ويقابل حقوق الإنسان الأخرى المختلفة»!!

ومن نافل القول، طبعاً، إن ما تقوله شاكيد في انتقادها هذا لا يقترب من الحقيقة، إطلاقاً، إذ ثمة في تركيبة قضاة المحكمة العليا اليوم عدد لا بأس من القضاة الذين أقل ما يقال في وصفهم إنهم «محافظون متشددون»، ليس في مجال حقوق الإنسان فقط وإنما في القضايا السياسية و«القومية» اليهودية، أيضاً. ويكفي أن نذكر، مثلاً، رئيسة المحكمة الحالية، مريام ناؤور، زوجة أزييه ناؤور، عضو مركز حركة «حيروت» وإدارتها، والذي أشغل منصب سكرتير حكومة مناحيم بيغن بين ١٩٧٧ و١٩٨٢؛ والنائب الحالي لرئيسة المحكمة العليا، القاضي إلياكيم روبنشتاين، الذي أشغل منصب سكرتير الحكومة في عهد إسحاق شمير، ثم المستشار القانوني للحكومة في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الأولي؛ والقاضي نوعام سوسليبرغ، المستوطن المقيم في مستوطنة «لون شفوت» في «عوش عصيون».

والمرقر أن تنتخب «لجنة تعيين القضاة»، في السابيع القليلة القادمة، أربعة قضاة جددًا يحلون مكان القضاة الثلاثة الذين سيخرجون إلى التقاعد خلال العام القريب ٢٠١٧ (وهم: رئيسة المحكمة، مريام ناؤور، نائب الرئيسة، إلياكيم روبنشتاين، القاضي سليم جبران) والقاضي الرابع التي أعلن استقالته من كرسي القضاء بصورة مفاجئة، ٢٠١٨، القاضي تسفي زيلبرطال. وخلال العام التالي، ٢٠١٨، من المقرر أن تنتخب اللجنة نفسها قاضياً خامساً، ليحل مكان القاضي أوري شوهم الذي سيخرج إلى التقاعد في العام نفسه.

الوضع القانوني الذي يحكم عمل هذه اللجنة وأنظمتها، حتى اليوم، يتيح لأعضائها من قضاة المحكمة العليا تشكيل «جسم مانع» واستخدام حق النقض (الفيتو) ضد تعيين أي مرشح لا يروق لهم، وذلك لأن انتخاب أي مرشح في هذه اللجنة يتطلب تأييد سبعة من أعضائها المتسعة، على الأقل. ففي اللحظة التي يقرر فيها قضاة المحكمة العليا الأعضاء في اللجنة معارضة تعيين مرشح ما، يسقط ترشيحه بشكل فوري، إذ يتعذر عندئذٍ حصوله على الأصوات السبعة المؤيدة، المطلوبة كحد أدنى.

وهذا هو الوضع الذي تنوي وزيرة العدل، شاكيد، تغييره، بسن قانون جديد ينص على أن انتخاب قاض جديد يتم بأغلبية عادية من بين أعضاء «لجنة تعيين القضاة» (٩ من ٥)، بما يلغي ضرورة حصول المرشح على الأغلبية الاستثنائية (٧ أصوات من أصل ٩)، مما يسحب سلاح «الفيتو» من أيدي قضاة المحكمة العليا ويساوي بين أصواتهم وأصوات الأعضاء الآخرين في اللجنة.

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



أربعة تقارير مختلفة نُشرت مؤخراً تؤكد:

التميز العنصري المتواصل يُفاقم الأوضاع والخدمات الصحية المتردية بين العرب في إسرائيل!

عدد المصابين بأمراض مزمنة من بين المواطنين العرب في إسرائيل تضاعف مرتين خلال العقد الأخير ٤٠٪ من طلاب الصف السادس العرب يعانون من زيادة الوزن أو السمنة الزائدة* نسبة محاولات الانتحار في المجتمع العربي هي الأعلى في إسرائيل بالمقارنة مع نسبتها في الوسط اليهودي*

المجتمع بين الأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠١٢. وتبين من نتائج هذا البحث أن نسبة عمليات الانتحار بين المواطنين «المسلمين غير البدو» كانت الأقل وبلغت ٢٥ حادثاً لكل ١٠٠٠٠ مواطن، تليها النسبة بين «المسلمين البدو» والعرب المسيحيين» إذ بلغت ٣٣ حادثاً لكل ١٠٠٠٠ مواطن، بينما سجلت نسبة حوادث الانتحار الأعلى بين «الدروز» بواقع ٨٧ حالة لكل ١٠٠٠٠ مواطن، وكانت النسبة الأعلى من هذه هي بين الرجال الشبان بوجه خاص. وأظهرت نتائج البحث أن نسبة حالات الانتحار كانت أعلى بين الرجال العرب، مقارنة بالنسبة بين النساء العربيات، وأن نسبة حوادث الانتحار الأعلى بين المواطنين العرب في إسرائيل كانت بين أبناء ١٥ - ٢٤ عاماً. أما في محاولات الانتحار، فقد كانت النسبة الأعلى بين «المسلمين غير البدو» بواقع ٨٤٨ محاولة لكل ١٠٠٠٠ مواطن، تليها النسبة بين «المسلمين البدو» بواقع ٧٢٤ محاولة، ثم كانت النسبة الأدنى بين «العرب المسيحيين» بواقع ٥٦٦ محاولة. هذا، علماً بأن النسبة العامة لمحاولات الانتحار في إسرائيل بلغت ٨٩٨ محاولة لكل ١٠٠٠٠ مواطن. وتتصل هذه المعطيات، بصورة مباشرة، بأوضاع الخدمات النفسية وخدمات الطب النفسي في المجتمع العربي في إسرائيل، والتي تعاني هي الأخرى من نواقص وقصورات عديدة وخطيرة تجعلها مختلفة كثيراً عما هي عليه في الوسط اليهودي، وفق ما أكدته مؤخرًا تقارير ومعطيات إسرائيلية رسمية.

فخلال الجلسة الخاصة التي عقدتها «لجنة الكنيست للعدالة التوزيعية»، الأسبوع الماضي، بينت معطيات رسمية حصلت عليها اللجنة ووضعتها على طاولة أبحاثها أن المجتمع العربي يعاني من نقص حاد وخطير في عدد الأخصائيين النفسيين والأطباء النفسيين العاملين في القطاع العام (الحكومي والرسمي، خلافاً للقطاع الخاص)، كما في عدد العيادات النفسية أيضاً.

وبحثت اللجنة في أوضاع الخدمات النفسية في القطاع العام في إسرائيل عامة، على ضوء «خطة الإصلاح» التي بدأ تطبيقها في هذا المجال منذ أكثر من سنة واحدة بقليل (في تموز ٢٠١٥). وتبين خلال الجلسة أن تراجعاً حاداً وخطيراً حصل في مجال الخدمات النفسية في القطاع العام في المناطق النائية في إسرائيل بشكل عام، وفي المجتمع العربي بشكل خاص، منذ البدء بتطبيق «خطة الإصلاح» المذكورة.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية، عضو الكنيست ميكي زوهر (ليكود): «لقد تبين لنا وجود مشاكل عديدة في تطبيق خطة الإصلاح، مع تأكيد خاص على الوضع في الوسط العربي!» بينما اعترفت مندوبة وزارة الصحة الإسرائيلية، أمام اللجنة، بأنه «لا يزال هناك نقص كبير في الوسط العربي في القوى البشرية، في عدد الأخصائيين النفسيين وفي عدد الأطباء النفسيين - وخاصة للأولاد والشباب».

وكان التأكيد على خطورة الوضع المرز في مجال الخدمات النفسية في المجتمع العربي قد ورد، من قبل أيضاً، في تقرير خاص وضعه «مركز الأبحاث» التابع للكنيست، وكذلك في تقرير مراقب الدولة من العام ٢٠١٠.

المواطنين العرب إلى وجود مزابل غير منظمة تشكل آفات بيئية خطيرة، علاوة على انتشار العدوى من جراء الحيوانات الضالة المنتشرة في القرى والمدن العربية عامة.

الوزن والسمنة الزائدة والحوادث

في تقرير آخر صدر عن المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل الأسبوع الفائت، تبين أن ٤٠٪ من طلاب الصف السادس الابتدائي (١١ - ١٢ عاماً) بين المواطنين العرب في إسرائيل يعانون من زيادة في الوزن أو من السمنة الزائدة، وهي نسبة أعلى بكثير منها بين الطلاب في السن نفسه في الوسط اليهودي.

وتبين من التقرير الرسمي، المبني على معطيات حول الطول والوزن تم جمعها من المدارس المختلفة خلال العام ٢٠١٥، أن ٢١٪ من الطلاب العرب في صفوف الأول حتى السادس الابتدائية (سن ٦ - ١٢ سنة) و٣١٪ من طلاب صفوف السابع (سن ١٣ عاماً) يعانون من ارتفاع في مؤشر كتلة الجسم (BMI) يشير إلى زيادة في الوزن أو سمنة زائدة، وهي نسبة لم تتحسن منذ العام ٢٠١١! وبينت المعطيات الرسمية أن نسبة زيادة الوزن أو السمنة الزائدة بين طلاب صفوف السابع العرب هي الأعلى في البلاد وتبلغ نحو ٤٠٪ منهم؛ وهذا، علماً بأن زيادة الوزن والسمنة الزائدة هي من بين الأسباب الرئيسية للإصابة بأمراض القلب المختلفة، مرض السكري وأمراض أخرى، علاوة على ما تسببه من مش كبير بجودة الحياة وعلى كونها ترتبط بأمراض أخرى بصورة غير مباشرة.

وفي المعطيات أن الزيادة الأكبر في نسبة الطلاب العرب الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة الزائدة تحصل بين الصف الأول الابتدائي و١١ بين الصف السابع الابتدائي؛ من ٢٣٪ إلى ٣٨٪. وسجل ارتفاع حاد، بشكل خاص، بين الطلاب العرب البدو في النقب، من ١٣٪ في الصف الأول إلى ٢٧٪ في الصف السابع.

ويتطرق تقرير مكتب الإحصاء الرسمي للمرة الأولى إلى إصابات الأولاد من جراء حوادث الطرق في إسرائيل، فتبين أن نسبة الأولاد العرب الذين أصيبوا جراء حوادث طرق خلال العام ٢٠١٥ تفوق نسبتهم من بين الأولاد في إسرائيل عامة؛ فهم يشكلون ٢٥٪ من الأولاد في إسرائيل، بينما شكلوا نسبة ٣٢٪ من الأولاد الذين أصيبوا في حوادث الطرق في البلاد ونسبة ٥٨٪ من الأولاد الذين قتلوا جراء حوادث الطرق في إسرائيل خلال ٢٠١٥.

الانتحار والخدمات النفسية في المجتمع العربي

نسبة محاولات الانتحار في المجتمع العربي هي الأعلى في إسرائيل بالمقارنة مع نسبتها في الوسط اليهودي؛ ٢٤٤ محاولة انتحار لكل ١٠٠ ألف مواطن بين المواطنين العرب، مقابل ١١ محاولة في الوسط اليهودي. هذا ما بينته معطيات رسمية نشرت وزارة الصحة الإسرائيلية مؤخراً.

وكان بحث علمي قد أجري مؤخراً فحص مميزات عمليات الانتحار التي وقعت في المجتمع العربي في إسرائيل بين الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠١١ ومحاولات الانتحار التي جرت في هذا

(«المدخن الثقيل» هو الذي يدخن في اليوم الواحد ٢٣ سيجارة على الأقل). وأشار معدو «المسح الصحي» إلى واقع «عدم توفر أية عيادات خاصة لمعالجة الأمراض المزمنة في الوسط العربي»، وخاصة في شمال البلاد، وحقيقة أن الأغلبية الساحقة من المواطنين يعانون لدى أطباء في عيادات خاصة «وأحياناً، تجد لدى الطبيب الواحد أكثر من ٢٠٠٠ مفعّل، وهو أمر غير معقول، على الإطلاق» وهو ما يؤدي، في النتيجة الحتمية، إلى أن «المرضى لا يتلقون العلاج الطبي اللازم، مما يعيق أيضاً عملية التشخيص المناسب!»

وأشارت معطيات المسح إلى أن برامج الوقاية والعلاج في إسرائيل تُنظّم وتنفذ للجمهور اليهودي بصورة رئيسية، أي باللغة العبرية، ثم تجري ترجمتها لاحقاً للغة العربية، بمعنى أن هذه البرامج لا توضع من قبل أخصائيين عرب ولا تكون موجهة للجمهور العربي بشكل مباشر، على كل ما ينطوي عليه ذلك من قصور وعدم ملائمة في كثير من المجالات والأحيان. فهذه البرامج «ليست متاحة بوفرة وسهولة للجمهور العربي، ليست معدة بما يتلاءم مع نطق الحياة في المجتمع العربي، مع التقاليد والقيم، الأمر الذي ينعكس في كونها، في نهاية المطاف، أقل نجاعة بكثير وأقل إقبالا من جانب المعنيين العرب، بكثير». ويورد معدو المسح مثالا معبراً جداً يعكس مدى التمييز والإهمال الحكوميين: في قرية كابول (في الجليل)، مثلاً، ينشط طبيب أسنان بشكل تطوعي محاولاً مكافحة التدخين بين أهالي القرية. أعد خطة وقائية - علاجية متكاملة لهذا الغرض، تتلاءم مع تقاليد السكان ونمط حياتهم ومنظومتهم القيمية. لكن وزارة الصحة ترفض رصد أية ميزانية لتمويل تنفيذ هذه الخطة!!

ويقرّ المواطنون العرب، إجمالاً، بأنهم يعانون من مستوى متدن جداً من المعرفة والوعي بشأن حالتهم الصحية، وهي معرفة حيوية جداً من أجل الوقاية من العدوى والإصابة بالأمراض، من جهة، ومن أجل المساعدة في العلاج والشفاء، من جهة أخرى. فقد قال ٤٨٪ من أبناء ١٨ عاماً وما فوق إنهم يفتقرون إلى أية معرفة بشأن الأمراض المزمنة أو أن مستوى المعرفة لديهم متدن جداً وغير كافٍ. البتة. وكذلك الحال بين المصابين بأمراض مزمنة؛ إذ قال النصف منهم (٥٠٪) إن معرفتهم بشأن الأمراض التي يعانون منها قليلة جداً، فيما قال ٥٣٪ إنهم لا يعرفون شيئاً، تقريبا. عن الأمراض الوراثية! ويعرض المسح، إجمالاً، صورة قاتمة عن الأوضاع الصحية بين المواطنين العرب في إسرائيل، إذ هي من بين الأسوأ على الإطلاق في إسرائيل، وخاصة بين المواطنين البدو العمر التي يعيشها الإنسان) بين المواطنين العرب يقل بثلاث سنوات عنه بين المواطنين اليهود في إسرائيل وأن «مأمول الحياة» بين الرجال العرب في إسرائيل تراجع بسنة واحدة في المتوسط خلال العام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع طفيف في «مأمول الحياة» بين الرجال اليهود. وشمل المسح، أيضاً، معطيات مقلقة حول المشكلات البيئية الخطيرة في المجتمع العربي، والتي تؤثر بشكل مباشر على صحة المواطنين، وأشار أكثر من نصف

تثبت أربعة تقارير مختلفة نشرت في إسرائيل خلال الأيام والأسابيع الأخيرة واقع التزدي الخطير، القائم والمتفاقم، في كل ما يتعلق بالأوضاع والخدمات الصحية بين المواطنين الفلسطينيين في الداخل. والحقيقة المؤسسية التي تظهر على نحو بارز من هذه التقارير كلها هي أن الأوضاع والخدمات الصحية بين العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل تبقى مختلفة عنها في إسرائيل بشكل عام وعنها بين المواطنين اليهود في الدولة، بما يشير إلى استمرار - بل تعمق - سياسة التمييز والفرقة، رغم كل ما يُقال ويشاع عن خطوات وإجراءات حكومية رسمية «تحاول» سد ولو جزء من الهوة السحيقة الناجمة عن عقود متواصلة ومتراكمة من سياسة الحرمان والتمييز العنصريين ضد المواطنين العرب، في شتى مجالات الحياة ومناحيها ولكن في المجال الصحي - الطبي بوجه خاص. وإذا كانت المعطيات الرسمية قد أشارت إلى أن وزارة الصحة الإسرائيلية قد خصصت أقل من ٠,٦٪ فقط من مجمل ميزانيتها في العام ٢٠٠٢ لتطوير المرافق الصحية في المدن والقرى العربية داخل إسرائيل، فإن التقارير الأخيرة تأتي لتؤكد أن هذه النسبة، أو ما يقارنها، لا تزال على حالها بشكل عام وأن التغيير الجوهري المزعوم لا يزال «حلمًا» بعيد المنال.

التقرير الأول هو نتائج «المسح الصحي البيئي الأول للمجتمع العربي الفلسطيني في البلاد» الذي أجرته «جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية» (مقرها في مدينة شفاعمرو)، والتي ستطرح تفصيلاً وبالكامل خلال مؤتمر خاص تعقده هذه الجمعية في الثلاثين من شهر تشرين الثاني الجاري بعنوان «أزمة الصحة في المجتمع الفلسطيني في البلاد».

ثُلث العرب في سن ٢١ عاماً

وفوق يعانون أمراضاً مزمنة!

وتؤكد نتائج هذا المسح، مما نشر منها حتى الآن، خطورة الأوضاع الصحية والبيئية التي يعاني منها المجتمع العربي في إسرائيل، إذ تبين أن عدد المصابين بأمراض مزمنة من بين المواطنين العرب في إسرائيل قد تضاعف مرتين خلال العقد الأخير وأن نحو الثلث من بين المواطنين العرب أبناء ٢١ عاماً وما فوق يعانون من أمراض مزمنة؛ ويحتل مرض السكري المرتبة الأولى بين هذه الأمراض المزمنة، إذ يعاني منه نحو ١٢,٧٪ من المواطنين العرب في إسرائيل، يليه مرض ضغط الدم المرتفع بنسبة ١١٪ من المواطنين العرب، ثم مرض ارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم بنسبة ١٠٪ من المواطنين العرب. وتبين نتائج المسح، أيضاً، أن نسبة المواطنين العرب المصابين بمرض السرطان، على اختلاف أنواعه، قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ بلغت نسبتهم الآن نحو ٠,٧٪ من مجمل المواطنين العرب في إسرائيل، مقابل ٠,٢٧٪ في العام ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، كانت «جمعية مكافحة السرطان» في إسرائيل قد نشرت مؤخراً معطيات مقلقة جداً عن عدد الرجال العرب في إسرائيل المصابين بمرض سرطان الرئة، نتيجة «التدخين الثقيل»، مشيرة إلى أن نحو نصف (٥٠٪) الرجال العرب في إسرائيل يُعتبرون «مدخنين ثقيلين»

بمناسبة زيارة رئيس الحكومة الروسية

مسؤول كبير في الخارجية الإسرائيلية: موسكو تعرف اليوم أكثر من السابق حاجات إسرائيل الأمنية!

قال يعقوب ليفنه، مدير دائرة أوروبا - آسيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، إن الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الروسية ديمتري ميدفيديف إلى إسرائيل قبل أسبوع توّجت ربع قرن من العلاقات المهمة بين الدولتين.

وفي مناسبة هذه الزيارة كتب ليفنه مقالاً في موقع وزارة الخارجية قال فيه، هذا الأسبوع وصل إلى إسرائيل رئيس الحكومة الروسية ديمتري ميدفيديف في زيارة رسمية، وهذا حدث مهم يجيء في توقيت له أهمية رمزية - إذ تحتفل روسيا وإسرائيل بمرور ٢٥ عاماً على استئناف العلاقات الدبلوماسية التي قطعت في أعقاب حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، ثم استؤنفت عام ١٩٩١.

خلال ربع القرن الذي مر بين قطع العلاقات الدبلوماسية واستئنافها تراجمت العلاقات بصورة كبيرة، وصوّرت الدعاية السوفيتية إسرائيل وكأنها عدوة للتقدم الإنساني، وصورت الصهيونية وكأنها مؤامرة إمبريالية. وكان يُنظر (في إسرائيل) إلى السوفييت بوصفهم يعملون على زعزعة أمن إسرائيل، ولم يجر حوار دبلوماسي له أهمية باستثناء لقاءات قليلة في الأمم المتحدة، وكان الحديث عن القضايا الأمنية غير ممكن. ولم تكن هناك علاقات تجارية، وتوقفت العلاقات السياحية والثقافية، وتحول خروج اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى موضوع خلاف والم، وقد خرج عدد محدود في السبعينيات إلى أن توقف الخروج بصورة كاملة تقريباً. وتحول عدد كبير من اليهود الذين رغبوا في الهجرة إلى إسرائيل إلى «أسرى صهيون».

لكن ربع القرن الذي جاء من بعد ذلك كان مختلفاً للغاية، فقد أحدث تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية ١٩٩١ انقلاباً في العلاقة بإسرائيل. استؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وفتحت السفارات وأعيد من جديد بناء العلاقات بين الدولتين والشعبين، وسمح لليهود بالخروج بحرية، واختار أكثر من مليون يهودي الهجرة إلى إسرائيل وبناء حياتهم فيها. وهم بذلك غيروا مصيرهم الشخصي وقدموا مساهمة ثمينة جداً من أجل نمو وازدهار دولة إسرائيل.

لقد فهمت جميع حكومات إسرائيل أهمية العلاقات مع روسيا الجديدة وعملت على تطويرها، وجميع رؤساء الحكومات، بدءاً من إسحاق رابين زاروا موسكو مراراً وأقاموا علاقات عمل وعلاقات شخصية حيوية مع القيادة الروسية. كما أسست وزارة الخارجية الإسرائيلية علاقات يومية نشطة مع نظرائها من الدبلوماسيين الروس. ونتيجة لذلك وقعت إسرائيل وروسيا مجموعة اتفاقات اقتصادية تحولت بسببها روسيا إلى واحدة من أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل مع تبادل تجاري بمليارات الدولارات. كما يوجد تعاون ممتاز على صعيد الصناعات التكنولوجية المتقدمة والابتكار والعلوم.

وفي عام ٢٠٠٨ وقع اتفاق إلغاء التأشيرات، ومنذ ذلك الحين ازداد تدفق السياح من روسيا ووصل إلى ٦٠٠ ألف سنوياً، أي خمس عدد السياح الذين زاروا إسرائيل. وتحولت إسرائيل إلى نقطة جذب للروس الراغبين في الترفيه عن أنفسهم والحج إلى الأماكن المقدسة وزيارة الأصدقاء والأصدقاء. كما يزداد عدد الإسرائيليين الذي يزورون روسيا للترفيه على متاحف موسكو أو سانت بطرسبورغ.

ومع مرور السنوات ازداد الوعي بالحاجة إلى الاعتراف والاعتزاز بالإرث المشترك بين شعبينا اللذين يعيشان إلى جانب بعضهما البعض منذ آلاف السنوات. ويتمتع يهود روسيا حالياً بحرية دينية كاملة، والطائفة اليهودية هناك مزدهرة أكثر من أي وقت مضى. ويشكل اليهود الذين يتحدثون باللغة الروسية جسراً بشرياً متيناً وحياً يساهم في توطيد العلاقات وفي بناء الثقة.

في الحرب العالمية الثانية قاتل أكثر من نصف مليون يهودي في صفوف الجيش الأحمر. ومن أجل تخليد بطولة مقاتلي هذا الجيش الذي هزم النازيين وحرر معسكرات الإبادة، أقيم تمثال رسمي في نانتاندا شنه في العام ٢٠١٢ رئيس الدولة شمعون بيريس ورئيس الحكومة بنيامين نتانياهو خلال الزيارة الثانية للرئيس فلاديمير بوتين لإسرائيل.

وفي السنة الماضية تدخلت روسيا عسكرياً في الحرب الأهلية في سورية. واستدعى هذا علاقة وثيقة أكثر من السابق مع المستويين السياسي والعسكري. وخلال تلك السنة أجرى رئيس الحكومة لقاءات ومحادثات كثيرة مع نظيره الرئيس بوتين، وأصبحت موسكو تعرف اليوم أكثر من السابق حاجات إسرائيل الأمنية. ويوجد الآن بين الجيش الروسي والجيش الإسرائيلي علاقة تمنع وقوع احتكاك.

وختم المسؤول الإسرائيلي مقاله، خلال ربع القرن الماضي نمت علاقات مهمة مع روسيا من دون المس بعلاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة ودول أخرى. ووضعت في تلك الفترة أسس متينة لمواصلة الصلات الروسية - الإسرائيلية، ونحن على ثقة من أن زيارة رئيس الحكومة الروسية ستساهم في ذلك.

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ياثير أوران

المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي
مراجعة وتقديم: انطوان شلحت



بانير أوران
المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

ترجمة زعبي
مراجعة وتقديم شلحت

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي